

**الوقف في القرآن الكريم  
عند عبد الله بن أحمد النسفي  
المتوفى: (٧١٠هـ) من خلال تفسيره  
"مدارك التنزيل" جمعاً ودراسة**

**تأليف الدكتور**

**محمد يحيى ولد الشيخ جار الله**

**الأستاذ المشارك بقسم القراءات بكلية الدعوة وأصول الدين**

**في جامعة أم القرى مكة المكرمة**

## بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد الأولين والأخريين

### المقدمة:

الحمد لله الذي شرف من شاء من خلقه بخدمة القرآن، وخصه بتلك المنزلة من بين سائر الإنس والجان، والصلاة والسلام على من بعثه الله بخير كتاب، وخصه بأوضح معجزة وبرهان، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان.

وبعد: فإن علوم كتاب الله تعالى هي أجل العلوم نفعا، وأرفعها قدرا، والمشتغلون بالقرآن هم خيرة الناس المصطفون منهم؛ بنص القرآن، قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا آلِ كِنْدَبَ الَّذِينَ أَصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ (فاطر: ٣٢) فقد ورثوا القرآن الكريم، واشتغلوا بالبحث عن كنوزه ودرره، فأخرجوا للأمة علما نافعا غزيرا، وخيرا كثيرا، ومن العلوم المهمة التي اعتنوا بها "علم الوقف في كتابة الله تعالى" الذي هو أحد ركني الترتيل المأمور به في قول المولى عز وجل: ﴿وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾ (المزمل: ٤) فقد روي عن علي رضي الله عنه أنه فسر الترتيل المأمور به في الآية بأنه تجويد الحروف ومعرفة الوقوف (١).

وإن من العلماء الذين أسهموا في خدمة القرآن العظيم: العالم الرباني عبد الله بن أحمد النسفي رحمه الله المتوفى: (٧١٠هـ) فقد أسهم في خدمة هذا الكتاب العظيم إسهاما عظيما من خلال مؤلفاته فيه، والتي من أجلها كتابه في التفسير: (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) وهو موسوعة علمية تكلم فيه مؤلفه عن التفسير وغيره من علوم القرآن، مثل: علم الوقف، والقراءات وتوجيهها، وإعراب القرآن.. وقد جمعت في هذا البحث كلامه في الوقف تحت عنوان: (الوقف في القرآن الكريم عند عبد الله بن أحمد النسفي المتوفى: (٧١٠هـ) من خلال تفسيره "مدارك التنزيل" جمعا ودراسة)، مستقرا كلامه في الوقف استقراء كاملا في جميع القرآن الكريم، مع دراسته وتوثيقه، فجاء بحمد الله بحثا بديعا، جمع كل ما في هذا الكتاب الجليل من الحديث عن هذا العلم؛ كونه يعطي القارئ صورة واضحة عن

(١) - ينظر: الإتيقان: ٢٢١/١.

الوقف في هذا الكتاب، ويبين تمكن المؤلف وجلالة قدره في القرآن الكريم وعلومه، واللغة العربية وعلومها.

**مشكلة البحث:** يعالج هذا البحث مشكلة ندرة البحوث العلمية التي اهتمت بحديث كتب المفسرين عن الوقف في مؤلفاتهم، فتضمن هذا البحث جمع كلام علم من أعلام الأمة وقارئ من قرائها في الوقف من خلال تفسير من أهم كتب التفسير وأعرقها، مع دراسة كلامه في الوقف دراسة علمية، وسيكون بإذن الله تعالى إضافة جديدة في بيان اهتمام المفسرين بهذا العلم.

**أهمية الموضوع وأسباب اختياره:** وتتجلى أهمية هذا الموضوع وأسباب اختياره في الأمور التالية:

- أنه متعلق بكلام الله تعالى، وفي الكتابة في هذا الموضوع خدمة لثلاثة علوم من علوم القرآن العظيم، هي: علم الوقف والابتداء، وعلم التفسير، وعلم القراءات.  
- مكانة النسفي رحمه الله بين علماء الأمة، فهو أحد المفسرين والعلماء الأفاضل كما هو واضح لمن قرأ تفسيره، وعرف مؤلفاته.  
- أن من أهداف التأليف جمع المتفرق من كلام أهل العلم، حتى يستفاد منه، وهذا ينطبق على كلام النسفي في الوقف، فهو متفرق في تفسيره، مما يحتم جمعه ودراسته.

- أن في جمع كلام النسفي وأقرانه من المفسرين، بيانا لاهتمام المفسرين بعلم الوقف وأهميته عندهم في فهم كلام الله تعالى.

- أنه لم يرق أحد - حسب علمي - بجمع كلام النسفي في الوقف ودراسته في مكان واحد مع أنه جدير بذلك لما له من مكانة علمية.

- إضافة بحث متخصص في علم الوقف يفيد المتخصصين في هذا الباب من الدراسات القرآنية المتخصصة.

**الدراسات السابقة:** لم أقف بعد كثرة البحث والتنقيب على دراسة علمية تناولت كلام النسفي في الوقف وجمعه - رغم أهميته - بل بقي كلامه في الوقف متفرقا في تفسيره هذا حتى وفق الله لجمعه ودراسته في هذا البحث.

**خطة البحث:** تضمن هذا البحث: مقدمة في الحديث عن مشكلة البحث، وأهمية الموضوع وأسباب اختياره، والحديث عن الدراسات السابقة فيه، وخطة البحث ومنهجه، ثم المواضيع التي شملتها الدراسة، والتي بلغت: (ثلاثة وخمسين موضعا)، هي كل ما في الكتاب من حديث المؤلف عن الوقف في القرآن الكريم، ثم خاتمة البحث.

**منهج البحث:** وقد سلك في إخراج هذا البحث المنهج الآتي:

- كتابة الآيات القرآنية بالرسم العثماني، وفق مصحف المدينة النبوية.
- عزو القراءات لمن قرأ بها من القراء العشرة، وتوثيقها من مصادرها الأصلية.
- بيان ما يحتاج إلى بيان من كلام النسفي، مع دراسة كلامه في الوقف، معتمدا في ذلك على مصادر أساسية من الكتب المؤلفة في الوقف والابتداء.
- عزو الآيات لسورها بأرقامها في متن البحث؛ خشية إثقاله بكثرة الهوامش.
- الترجمة للأعلام الواردة في البحث ترجمة مختصرة، سوى الأعلام التي في المقدمة والتمهيد، فلم أترجم لها خشية إثقال البحث، وكذلك إذا كان العلم مشهوراً؛ كالصحاباء- رضوان الله عليهم فلا أترجم له.
- الالتزام بعلامات الترقيم، وضبط ما يحتاج إلى ضبط.
- تصدير كلام النسفي رحمه الله في الوقف بالآية التي فيها الكلمة محل الوقف.
- أستقرئ كلام النسفي في الوقف في كتابه استقراء كاملا، ثم أثبتته بنصه، وأعلق عليه حسب حاجة الموضوع.
- تذييل البحث بفهرسي الموضوعات والمصادر والمراجع.

**التمهيد:** يتناول الكلام في هذا التمهيد ثلاث مسائل مهمة، هي: ترجمة الإمام النسفي رحمه الله، والتعريف بكتابه وبيان منهجه في الوقف فيه، ثم تعريف الوقف لغة واصطلاحاً وبيان أهميته وأشهر تقسيماته، وذلك على النحو التالي:

**أولاً:** (ترجمة النسفي): هو عبد الله بن أحمد بن محمود، أبو البركات حافظ الدين الفقيه الحنفي المفسر النسفي، نسبة إلى "نسف" (١) مدينة ببلاد السند، كان رحمه الله عالماً زاهداً محققاً، تصدر للإفتاء والتدريس سنين عديدة، وانتفع به خلق كثير من العلماء وغيرهم (٢).

وللنسفي رحمه الله مؤلفات جليلة في علوم شتى، منها: "مدارك التنزيل وحقائق التأويل" في تفسير القرآن الكريم، وهو الذي تتناول هذه الدراسة الوقف فيه، ومنها: "كنز الدقائق" في الفقه و"المنار" في أصول الفقه و"كشف الاسرار" في شرح المنار، و"الوافي" في الفروع، و"الكافي" في شرح الوافي، و"المصنفى" كما له مؤلفات غيرها (٣).  
أما وفاته: فقد توفي النسفي رحمه الله ليلة الجمعة في شهر ربيع الأول سنة: (٧١٠هـ)، وقيل: (٧٠١هـ) (٤).

**ثانياً:** التعريف بكتاب: "مدارك التنزيل وحقائق التأويل" ونبذة عن منهج المؤلف في الوقف فيه:

– (التعريف بالكتاب): مدارك التنزيل وحقائق التأويل: كتاب متوسط الحجم من أهم كتب التفسير، فسر فيه مؤلفه القرآن الكريم كاملاً، وذكر أنه ألفه إجابة لطلب من

(١) - نسف: مدينة كبيرة بين جيحون وسمرقند، تسمى أيضاً "نخشب" وقد خرج منها عدد كثير من العلماء، منهم النسفي صاحب هذا التفسير، ينظر: صورة الأرض: ١/٤٩٤-٤٩٥، وتقع "نسف" الآن في جمهورية أوزبكستان، ينظر: الرابط التالي:

www.aljazeera.net/specialfiles/pages/b9167125-6272-4312-8e30-6c5b36209d2b

(٢) - ينظر: الجواهر المضوية في طبقات الحنفية: ١/٢٧٠-٢٧١، والمنهل الصافي: ١/٧٠-٧١، والدرر الكامنة: ٣/١٧-١٨، ومعجم المؤلفين: ٦/٣٢، والأعلام: ٤/٦٧.

(٣) - ينظر: الجواهر المضوية: ١/٢٧١، والمنهل الصافي: ١/٧٢، والدرر الكامنة: ٣/١٧، ومعجم المؤلفين: ٦/٣٢، والأعلام: ٤/٦٧.

(٤) - ينظر: الجواهر المضوية: ١/٢٧١، والمنهل الصافي: ١/٧٢، والدرر الكامنة: ٣/١٧، ومعجم المؤلفين: ٦/٣٢، والأعلام: ٤/٦٧.

تتبعين عليه إجابته، ضمّنه التفسير والحديث عن الإعراب والقراءات والبلاغة، وصانه عن أقوال أهل البدع وضلالاتهم، وقرر فيه مذهب أهل السنة والجماعة، ليس بالطويل الممل ولا بالقصير المخل(١).

وقد تأثر فيه مؤلفه بالكشاف للزمخشري لكن مع صيانتها عن ما في الكشاف من كلام المعتزلة وتقريره مذهب أهل السنة، كما تأثر فيه بتفسير البيضاوي، ولم يكثر فيه من الإسرائيليات وهو كتاب موجز العبارة، جامع كثيرا من وجوه الإعراب، التزم فيه بالقراءات السبع، وربما ذكر غيرها، وتعرض للمذاهب الفقهية مرجحا مذهب الحنفي(٢).

وقد تناول تفسير النسفي العديد من الدراسات، فقد شرحه محمد عبد الحق المعروف بـ"ابن يار" الهندي الحنفي المتوفى: (١٣٣٣هـ) في سبع مجلدات(٣).

كما دُرّس توجيهه للقراءات في رسالة ماجستير بعنوان: (التوجيه النحوي للقراءات في تفسير النسفي) في جامعة بغداد من طرف الباحث عمر صبحي معتكوك، ودرس جانب القراءات منه كذلك في رسالة ماجستير في جامعة غزة للباحثة سحر محمد كردية بعنوان: (منهج الإمام النسفي في القراءات وأثرها في تفسيره)، وهذه الدراسات وغيرها تدل على أهمية هذا التفسير ومكانته العلمية ومكانة مؤلفه.

- (نبذة عن منهج النسفي في الوقف في كتابه): يجدر التنبيه على بعض النقاط المتعلقة بمنهج النسفي في الوقف في كتابه هذا، قبل الانتقال لدراسة كلامه في الوقف، ويتلخص منهجه فيه في مسائل:

الأولى: (حكم الالتزام بالوقف عنده) يرى النسفي رحمه الله أن الالتزام بالوقف الذي يتضح به المعنى واجب؛ فيصرح بذلك حيث يقول: ﴿أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾ (المزمل: ٤) بيّن وفصل، من الثغر المرّتل أي المفلج، أو اقرأ على تؤدة بتبيين الحروف، وحفظ الوقوف، وإشباع الحركات {تَرْتِيلاً} هو تأكيد في إيجاب الأمر به، وأنه لا بد منه للقارئ(٤).

(١) - ينظر: مدارك التنزيل وحقائق التأويل: ٢٨/١.

(٢) - ينظر: مدارك التنزيل: ٧-٥/١، والتفسير والمفسرون: ٣٠٤/١.

(٣) - ينظر: معجم المؤلفين: ١٠/١٢٩.

(٤) - مدارك التنزيل: ٤/٤٤٦.

فهو رحمه الله يبين في هذا الكلام أن قوله تعالى: {تَرْتِيلًا} تأكيد للوجوب الوارد في الأمر في قوله تعالى: {وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ}، ويؤيد هذا كثرة استعمال النسفي في حديثه عن الوقف للألفاظ التي تدل على الوجوب والإلزام، مثل قوله: ويجوز (١)، ولازم (٢)، ولا وقف عليه (٣).

على أن وجوب الوقف على كلمة معينة أو تحريمه ليس محل إجماع بين أهل العلم ما لم يقصد القارئ معنى فاسداً مخالفاً بالمعنى فيحرم لأجل المعنى الفاسد (٤)، وقد أشار إلى ذلك ابن الجزري رحمه الله حيث يقول (٥):

وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ وَقْفٍ وَجِبَ وَلَا حَرَامٍ غَيْرَ مَا لَهُ سَبَبٌ

قال النووي: (أي ليس في القرآن وقف واجب ولا حرام إلا ما حصل فيه سبب يوجب تحريمه كما لو وقف على ﴿قَالُوا﴾ وابتداءً: ﴿إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ (المائدة: ٧٣) واعتقد ظاهره، فإن هذا الوقف حرام بسبب الاعتقاد (٦).

ولعل عبارات المؤلف التي يفهم منها الإيجاب أو التحريم يقصد بها خلاف الأولى، أو الوجوب الأدائي العرفي عند القراء، وليس الوجوب الذي يأثم تاركه والحرام الذي يأثم فاعله؛ لأن علماء الوقف والابتداء يطلقون هذه الألفاظ في كلامهم على الوقف والابتداء ويريدون بها هذا المعنى الذي أشرت إليه (٧).

(١) - ينظر: كلامه على الآية: ٣١ من سورة التوبة.

(٢) - ينظر: كلامه على الآيات: البقرة: ٨، ويونس: ٦٥، والنحل: ٤١، والقصص: ٨٨، وغافر: ٦.

(٣) - ينظر: كلامه على الآيات: الأعراف: ٣٩، ويونس: ٩٤، ٩٦، والحج: ٣، والعنكبوت: ٥٤، والروم: ٣، ٤.

(٤) - ينظر: جمال القراء ص: ٥٣٤-٥٣٥.

(٥) - طيبة النشر ص: ٣٧.

(٦) - شرح طيبة النشر للنووي: ٢٠٣/١.

(٧) - ينظر: النشر: ١٨٢/١، وشرح طيبة النشر للنووي: ٢٠٦/١.

الثانية: أن مصطلحاته في الوقف والابتداء أكثرها ليس من المصطلحات المعروفة عند علماء الوقف والابتداء، فلا يستعمل مصطلحات علماء الوقف والابتداء، مثل: التام والكافي والحسن والقيح، بل أغلب عباراته هي: "ولا وقف عليه"، وقد استعملها في أكثر من عشرين موضعاً، أو "لازم" وقد استعملها في نحو ستة عشر موضعاً، وهي الوحيدة المشتركة بينه وبين علماء الوقف والابتداء.

الثالثة: أنه ليس مكثراً من الحديث عن الوقف في تفسيره: فبالاستقراء الكامل بلغت الأماكن التي تحدث فيها عن الوقف ثلاثة وخمسة موضعاً، وهو عدد ليس بالكثير، خصوصاً إذا ما تمت مقارنته بحديثه عن علوم أخرى، كالقراءات مثلاً، التي لا يكاد يمر بأية فيها أكثر من قراءة إلا ذكرها.

الرابعة: أن الوقف عنده تابع للإعراب وبيان المعنى، فعند كلامه في حكم الوقف على أي كلمة من القرآن الكريم يبرز الجانب الإعرابي كعامل رئيسي في ترجيح الوقف أو الوصل (١).

الخامسة: أن رؤوس الآي عنده كغيرها، فلا يفرق في كلامه في الوقف والابتداء بين رأس الآية وغيره مما يدل على أنه لا يرى العمل بالحديث الوارد فيها، إما أنه لم يصح عنده، أو غير ذلك فيعمل الوقف عليها تعليلاً لغوياً ومعنوياً (٢) كما يعلل عدم الوقف عليها تعليلاً معنوياً أيضاً، مما يدل على أنه لا يفرق بينها وبين غيرها (٣)، بل يعتبر الوقف عليها عند اتصال المعنى ضرورة فقط (٤).

السادسة: بيانه أثر اختلاف القراءات في الوقف على الكلمة، فالمؤلف رحمه الله إذا كان في الآية التي يتكلم عن الوقف عليها أكثر من قراءة بين أثر اختلاف القراءات في الوقف على الكلمة المذكورة (٥).

(١) - ينظر مثلاً كلامه على الآيات: البقرة: ٦، ٩، والمائدة: ١٠.

(٢) - ينظر مثلاً كلامه على الآيات: آل عمران: ٧، والمائدة: ٣١، ويونس: ٧١، والأنبياء: ٦٣، والعنكبوت: ٦٥، ٦٦.

(٣) - ينظر مثلاً كلامه على الآيات: البقرة: ١٤٥، ويونس: ٩٤، والعنكبوت: ٤٥، والأحزاب: ٦٤.

(٤) - ينظر كلامه على الآيتين: النبأ: ١٦، والتكوير: ١٣.

(٥) - ينظر مثلاً كلامه على الآيات: النمل: ٢٤-٢٥، والعنكبوت: ٦٥-٦٦.



**ثالثا:** تعريف الوقف لغة واصطلاحا، وبيان أهميته، وأشهر تقسيماته:  
- (تعريف الوقف لغة واصطلاحا): الكلام في الوقف هنا يتعلق بتعريف الوقف في القرآن الكريم، وليس في الوقف عموما الذي يشمل الوقف عند الفقهاء وغيرهم، وإنما التعريف هنا خاص بمصطلح الوقف عند القراء.  
الوقف لغة: له عدة معان ترجع إلى السكون والامتناع عن الحركة، فيطلق الحبس، وخلاف الجلوس، وهو مصدر وقف يقف، يقال: وقفت الدابة أي جعلتها تقف، ووقفته على الكلمة توقيفا، وأوقفت أي شيء حبسته(١).  
أما الوقف اصطلاحا: فقد عرف بتعريفات، منها أنه: (سكون يلحق آخر الكلمة استراحة عن الكلال الذي يلحق من تتابع حروفها حركاتها)(٢)، ومنها أنه: (قطع الكلمة عما بعدها)(٣) وأوضح تعريف له وأشمله تعريف ابن الجزري رحمه الله فقد عرفه بأنه: (قطع الصوت على الكلمة زما يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة)(٤).

- (أهمية علم الوقف): لمعرفة الوقف في القرآن أهمية كبيرة في تلاوة القرآن العظيم وتدبره، وقد اهتم به العلماء قديما وحديثا، قال الزركشي: (هو فن جليل وبه يعرف كيف أداء القرآن ويترتب على ذلك فوائد كثيرة واستنباطات غزيرة، وبه تتبين معاني الآيات، ويؤمن الاحتراز عن الوقوع في المشكلات)(٥).

ويرجع الاهتمام بهذا العلم الجليل إلى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة رضوان الله عليهم ففي حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه قال: ((جاء رجلا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فتشهد أحدهما فقال: من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم:)).

(١)- ينظر: لسان العرب: ٣٥٩/٩ مادة "وقف"، والتعريفات، ص: ٣٢٨، وكتاب الكليات: ١٥١٢/١، وتاج العروس: ٤٦٨/٢٤ مادة "وقف".

(٢)- الموضح لابن أبي مریم: ٢١٥/١.

(٣)- التعريفات، ص: ٣٢٨.

(٤)- النشر: ١٨٩/١.

(٥)- البرهان للزركشي: ٣٤٢/١، وانظر: الإتقان: ٢٢١/١.

"بئس الخَطِيبُ أَنْتَ قُمْ" (١) فعاب عليه صلى الله عليه وسلم الوقف القبيح؛ إذ جمع بين المطيع والعاصي في نفس واحد دون أن يكمل المعنى (٢)، وقد روي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنهم كانوا يتعلمون ما ينبغي أن يوقف عنده كما يتعلمون القرآن الكريم (٣)، وورد النقل في هذا العلم كذلك عن علي وابن عباس رضي الله عنهما (٤).

وقد اهتم القراء وغيرهم من علماء الأمة بهذا العلم، وبينوا كثيرا من أماكن الوقف والابتداء في القرآن الكريم، مثل أبي جعفر القارئ والإمام نافع وأبي عمرو البصري ويعقوب الحضرمي .. وغيرهم (٥).

كما اهتم العلماء كذلك بالتأليف فيه، فألفوا فيه المؤلفات الجليلة، مثل النحاس وابن الأنباري والزجاج والدايني .. وغيرهم (٦).

- (أشهر تقسيمات الوقف) قسم العلماء الوقف إلى عدة تقسيمات، واصلحوا في ذلك على مصطلحات شتى (٧). وسوف أقتصر في هذا البحث على أشهر تلك التقسيمات، وهو التقسيم الذي اختاره الدايني وتبعه عليه السخاوي، وابن الجزري، فقد قسموا الوقف إلى أربعة أقسام هي:

(١) - المسند، للإمام أحمد بن حنبل: ٣٧٩/٤، الحديث رقم "١٩٤٠٢"

(٢) - ينظر: البرهان للزركشي: ٣٤٢/١.

(٣) - ينظر: الإتيقان: ٢٢١/١، البرهان للزركشي: ٣٤٢/١.

(٤) - ينظر: الإتيقان: ٢٢١/١، البرهان للزركشي: ٣٤٢/١.

(٥) - ينظر: الإتيقان: ٢٢١/١، والبرهان للزركشي: ٣٤٢/١.

(٦) - ينظر: الإتيقان: ٢٢١/١، والبرهان للزركشي: ٣٤٢/١.

(٧) - للاطلاع على أشهر تقسيمات العلماء للوقف، ينظر: جمال القراء ص: ٥٤٤، والإتيقان: ٢٢٢/١-٢٣٢، والبرهان للزركشي: ٣٥٠/١-٣٥٥، والمنتهى من مسائل الوقف والابتداء، ص: ١٠٥-١١٧.

الوقف التام: وهو الذي انقطع مما بعده لفظاً ومعنى، فيحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده وكثيراً ما يكون في أواخر السور، وخواتم القصص وأكثر ما يكون في رؤوس الآي (١).

الوقف الكافي: وهو ما تعلق بما بعده من جهة المعنى دون تعلقه به لفظاً، ويحسن الوقوف عليه والابتداء بما بعده، وهو كل كلام قائم بنفسه يفيد معنى يكتفى به (٢).

الوقف الحسن: وهو ما تعلق بما بعده لفظاً ومعنى، والوقف عليه يفيد معنى صحيحاً، لكن لا يحسن الابتداء بما بعده؛ لوجود التعلق اللفظي والمعنوي معاً (٣).

الوقف القبيح: وهو الذي لا يفهم منه معنى، أو يفهم منه معنى غير مراد، ويتفاضل في القبح فلا يوقف عليه ولا يبدأ بما بعده، وإذا انقطع النفس عنده رجع القارئ إلى ما قبله حتى يأتي بالكلام على كماله (٤).

وبهذا ننهي الكلام في المقدمة والتمهيد من هذا البحث، ونبدأ بعد ذلك بذكر الآيات موضوع الدراسة.

(١) - ينظر: المكتفى ص: ١٩-٢٠، وجمال القراء ص: ٥٤٤، والنشر: ١/١٧٨-١٨٠.

(٢) - ينظر: المكتفى ص: ٢٠، وجمال القراء ص: ٥٤٤. والنشر: ١/١٧٨-١٨٠.

(٣) - ينظر: المكتفى ص: ٢٢-٢٤، وجمال القراء ص: ٥٤٤، والنشر: ١/١٧٨-١٨١.

(٤) - ينظر: المكتفى ص: ٢٥-٢٩، وجمال القراء ص: ٥٤٤، والنشر: ١/١٧٨-١٨١.

## (الآيات موضوع الدراسة مرتبة ترتيبها في المصحف الشريف)

الآية الأولى: قال الله تعالى: ﴿الْمَ﴾ (البقرة: ١) قال النسفي رحمه الله: في كلامه على فواتح السور: (ويوقف على جميعها وقف التمام إذا حملت على معنى مستقل غير محتاج إلى ما بعده وذلك إذا لم تجعل أسماء سور ونعق بها كما ينعق بالأصوات (١)، أو جعلت وحدها أخبار ابتداء محذوف، كقوله: ﴿الْمَ اللَّهُ﴾ (آل عمران: ١-٢)، أى: هذه {ألم}، ثم ابتداء فقال: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ (٢).

ذكر رحمه الله في هذا الكلام أن الوقف على فواتح السور يكون وقفاً تاماً في حالتين، يجمعهما كونها لا تعلق لها بما بعدها، وذلك بأن تعرب حروفاً جامدة ليست أسماءً لسورها، أو تعرب على أنها خبر لمبتدأ محذوف. وقد رجح الأشموني (٣) أن الوقف عليها كافٍ إن رفعت على أنها خبر لمبتدأ محذوف، خلافاً لما ذكر المؤلف (٤).

لكن كلام المؤلف أوضح لعدم وجود التعلق اللفظي أو المعنوي على هذا التقدير. وبقي في إعرابها احتمالات أخرى، وهي أن تكون مبتدأً حذف خبره، نحو "ألم" هذا، فيكون الوقف عليها تاماً لعدم تعلقها بما بعدها (٥)، أو تنصب بعامل مقدر، نحو: قل: "ألم"، أو اقرأ: "ألم"، فيكون الوقف عليها تاماً على هذا، وقيل: حسناً، وليست هذه الحروف محل وقف إن أعربت على أنها تنبيه بمعنى "يا

(١) - نعق به نعيقاً صاح به ونعق الغراب ينعق نعاقاً ونعيقاً صاح، ينظر: كتاب العين: ١٧١/١ مادة: "نعق"، وتهذيب اللغة: ١٧٠/١ مادة "نعق".

ولعل مراد المؤلف بهذه العبارة أن تكون هذه الحروف المقطعة لا محل لها من الإعراب، تقرأ كما جاءت من غير بحث عن معناها، كما هو مذهب بعض أهل العلم، حيث جعلوها من المتشابه الذي استأثر الله بعلمه، ينظر: الانتصار للقرآن: ٧٧٦/٢.

(٢) - مدارك التنزيل وحقائق التأويل: ٣٧/١.

(٣) - هو أحمد بن محمد بن عبد الكريم، الأشموني الشافعي فقيه مقري، أحد علماء القرن الحادي عشر الهجري، من مؤلفاته: "منار الهدى في بيان الوقف والابتداء"، و"القول المتين في بيان أمور الدين"، ينظر: معجم المؤلفين: ١٢١/٢.

(٤) - ينظر: منار الهدى: ٥٤/١.

(٥) - ينظر: النشر: ٢٧٧/١.

محمد"، أو على أنها قسم، أو مجرورة بحرف قسم مقدر؛ لتعلق المنادى والقسم بما بعدهما (١).

أما إن كانت اسماً للسورة، أو كانت بمعنى "أنا الله أعلم" فالوقف عليها تام، وقيل كاف؛ لوجود التعلق المعنوي بما بعدها (٢).

فيتضح من كل ما تقدم أن الوقف عليها تابع لإعرابها، فمن أعربها إعراباً له تعلق شديد بما بعدها منع من الوقف عليها، ومن رأى أن لها تعلقاً بما بعدها لفظياً أو معنوياً بنى نوع الوقف عليها على قوة ذلك التعلق أو ضعفه.

وبقيت مسألة لها تعلق بالوقف على هذه الحروف المقطعة في أوائل السور، وهي حكم الوقف عليها عند من عدها آية.

فقد عد "ألم" آية مستقلة من القراء الكوفيون عاصم (٣) وحزمة (٤) والكسائي (٥) في جميع مواطنها (٦) وقد أشار إلى ذلك الشاطبي (٧) رحمه الله بقوله (٨):

وَمَا بَدُوهُ حَرْفٌ التَّهَجِّي فَآيَةٌ لِكُوفِ سَوَى ذِي رَا وَطَسِ وَالْوَتْرِ

(١) - ينظر: المكتفى، ص: ٣٢، ومنار الهدى: ١/٥٣-٥٤.

(٢) - ينظر: المكتفى ص: ٣٢.

(٣) - هو أبو بكر عاصم بن أبي النجود - بحدلة - الكوفي الأسدي ولاء،: أحد القراء السبعة، تابعي من أهل الكوفة كان ثقة عالماً بالقراءات، صدوقاً في الحديث، روى عنه القراءة شعبة وحفص وغيرهما، ت ١٢٩هـ، وقيل غير ذلك، ينظر: معرفة القراء الكبار: ١/٨٨-٩٤، وغاية النهاية: ١/٣٤٦-٣٤٩.

(٤) - هو حمزة بن حبيب بن عمارة، الزيات، أحد القراء السبعة، من موالي تميم، كان عالماً بالقراءات والفرائض، روى عنه القراءة خلف وخلاد وغيرهما، ت: ١٥٦هـ، ينظر: معرفة القراء الكبار: ١/١١١-١١٨، وغاية النهاية: ١/٢٦١-٢٦٣، والأعلام: ٤/١١٥.

(٥) - ينظر: المكتفى ص: ٣١، والكامل في القراءات الخمسين، ص: ١٣٩.

(٦) - هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله الكسائي الكوفي الأسدي بالولاء، أحد أئمة اللغة والنحو الكبار، وأحد القراء السبعة، سكن بغداد، وهو مؤدب ولدي الرشيد الأمين والمأمون، روى عنه القراءة الدوري وأبو الحارث وغيرهما، ت: ١٨٩هـ، ينظر: إنباه الرواة: ١/٤٦٢-٤٧٤، وسير أعلام النبلاء: ٩/١٣١-١٣٤، والأعلام: ٤/٢٨٣.

(٧) - هو القاسم بن فيره بن خلف الرعيني الإشبيلي، إمام القراء والمحدثين، مؤلف "حزب الاماني"، و"عقيلة أتراب القصائد" و"ناظمة الزهر"، وفضائله كثيرة، ت: ٥٩٠هـ، ينظر: غاية النهاية: ٢/٢٠، والأعلام: ٥/١٨٠-١٨١.

(٨) - ناظمة الزهر، ص: ٦.

ومعنى هذا أن حروف الهجاء التي افتتحت بها بعض السور يعدها الكوفيون آية مستقلة، سوى ما اقترن منها بالراء، وسوى "طس"، وكذلك ما كان منها على حرف واحد(١).

ويترتب على كونها رأس آية أن يجري فيها الخلاف المعروف بين أهل العلم في الوقف على رؤوس الآي، فقد ذهب بعض أهل العلم إلى أن الوقف على رؤوس الآيات سنة، وإن تعلق بما بعدها، مستدلين بما ورد في الحديث ((عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا ذَكَرَتْ أَوْ كَلِمَةً غَيْرَهَا قِرَاءَةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنِ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ (الفاتحة: ١-٤)، يُقَطَّعُ قِرَاءَتُهُ آيَةً آيَةً {٢}، ذكره الداني(٣) رحمه الله وغيره(٤).

وقبل الانتهاء من هذه المسألة، أشير إلى مذاهب العلماء في الوقف على رؤوس الآي؛ إذ ستمر بنا وقوف كثيرة على رؤوس الآي تكلم المؤلف عنها، فقد انقسم العلماء في الوقف على رؤوس الآي إلى مذاهب:  
الأول: أن الوقف على رأس الآية سنة، مهما كان تعلقها بما بعدها، ونسب هذا القول لأكثر أهل الأداء، وممن نص على هذا القول البيهقي(٥) رحمه الله(٦)، وقد

(١)- ينظر: بشير اليسر ص: ٧٥.

(٢)- سنن أبي داود: ٣٧/٤، "كتاب الحروف والقراءات" الحديث رقم "٤٠٠١".

(٣)- هو الإمام الحافظ عثمان بن سعيد، أبو عمرو الداني، من موالى بني أمية، أحد حفاظ الحديث، وأئمة القرآن وعلومه، من أهل دانية بالأندلس، له أكثر من مئة تصنيف، في التفسير والقراءات وعلوم القرآن الأخرى، وغيرها من العلوم ت: ٤٤٤ هـ، ينظر: معرفة القراء الكبار: ٤٠٦/١-٤٠٩ هـ، وغاية النهاية: ٥٠٣/١-٥٠٥ هـ.

(٤)- ينظر: القول الوجيز في فواصل الكتاب العزيز، ص: ١٦٤.

(٥)- هو أحمد بن الحسين بن علي، أبو بكر: البيهقي أحد أئمة الحديث الكبار، والعلماء الأفاضل، نشأ في بيهق ورحل إلى بغداد ثم إلى الكوفة ومكة وغيرها، وله مؤلفات جليلة منها: "شعب الإيمان" و"السنن الكبرى" و"السنن الصغرى" ت: ٤٥٨ هـ، ينظر: سير أعلام النبلاء: ١٦٣/١-١٧٠ هـ، والأعلام: ١١٦/١-١١٧ هـ.

(٦)- ينظر: شعب الإيمان: ١٧٤/٤-١٧٥ هـ، "باب تقطيع القرآن آية آية"، الحديث: "٢٣٤٩".

استدل أصحاب هذا القول بالحديث الآنف الذكر، وقالوا إن اتباع السنة أولى،  
وإن السنة الوقوف على رؤوس الآي (١).

الثاني: أن رؤوس الآي كغيرها من كلمات القرآن الكريم، ورد أصحاب هذا القول  
على الحديث السابق بأنه متكلم فيه، لأن فيه غرابة وانقطاعا (٢)، واعتبروا أن  
المطلوب في الوقف كمال المعنى ووضوحه، وإن لم يكن الموقوف عليه رأس آية،  
ونسب هذا القول لأكثر القراء (٣).

الثالث: أن يقف القارئ على رأس الآية، لكن عند الابتداء يبتدأ بما قبلها إن  
وجد تعلق لفظي ومعنوي شديد بينها وبين ما بعدها، أو كان الوقف عليها يوهم  
معنى غير مراد، كما يقف عليها ويبتدأ بما بعدها إن لم يوجد تعلق شديد، ولم  
يكن الوقف عليها يوهم معنى غير مراد، وأصحاب هذا المذهب كأئمتهم حاولوا  
الجمع بين القولين السابقين من مراعاة السنة، ومراعاة كمال المعنى (٤).

الرابع: السكت على رؤوس الآي، ونسب لأبي عمرو البصري (٥)، لكني لا أراه  
قولا مستقلا؛ لأن الأقدمين ربما أطلقوا السكت وهم يريدون الوقف، فيكون  
داخلا في القول الأول (٦).

(١) - ينظر: شرح طيبة النشر، للنويري: ٢٠٠/١، والبرهان في علوم القرآن: ٣٥٠/١، ومناهل  
العرفان: ٣٤٥/١.

(٢) - ينظر: مناهل العرفان: ٣٤٥/١.

(٣) - ينظر: البرهان للزركشي: ٣٥٠/١، ومعالم الاهتداء ص: ٥٣-٥٤.

(٤) - ينظر: معالم الاهتداء ص: ٥١-٥٢.

(٥) - هو زيان بن عمار التميمي المازني أبو عمرو البصري، يلقب أبوه بالعلاء، وهو أحد القراء  
السبعة، وأحد أئمة اللغة كان من أعلم الناس بالأدب والعربية والقرآن والشعر، روى عنه القراءة  
الدوري والسوسي.. وغيرهما، ت: ١٥٤هـ، ينظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، ص: ٢٢،  
وغاية النهاية: ٢٨٨/١-٢٩٢، والأعلام: ٤١/٣-٤٢.

(٦) - ينظر: معالم الاهتداء ص: ٥٢-٥٣.

**الآية الثانية:** قال الله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ (البقرة: ٢)  
قال النسفي: (والوقف على "فيه"، هو المشهور، وعن نافع(١) وعاصم أنهما وقفا على "رب"، ولا بد للواقف من أن ينوي خيرا، والتقدير: لا ريب، فيه(٢).  
ذكر المؤلف رحمه الله أن الوقف على "فيه" هو المشهور، وقد ذكر الداني أن الوقف عليها كاف على تقدير "فيه" قبل "هدى"، فيكون المعنى: لا ريب فيه، "فيه هدى" فيكون فيه اتصال معنوي، ونسب الداني إلى نافع أنه تام، فتقديره "لا شك فيه"، فيكون الكلام انقطع عنده لفظا ومعنى، وهو ما يرجح أن الوقف عليها تام(٣).

وعلى كل فالوقف عليه مرتبط بنوع إعراب "هدى"، فيحسن الوقف على "فيه" إن رفع "هدى" على الخبرية لمبتدأ محذوف تقديره "هو هدى"، لكنه يكون كافيا لوجود التعلق المعنوي، ولا يحسن الوقف على "فيه" إن رفع "هدى" على الخبرية لـ "ذلك" وتقديره "ذلك الكتاب هدى"؛ لتعلق ما بعدها بما قبلها، ويجوز الوقف إن قدر أن "هدى" صفة لموضع "لا ريب"، فيجوز الوقف، لكنه يكون حسنا لوجود التعلق المعنوي(٤).

أما الوقف على كلمة "رب" فقد عزا المؤلف لنافع وعاصم أنهما وقفا عليها، وعلل ذلك بتقدير خبر لـ "لا ريب فيه"؛ لأن "لا" وما دخلت عليه محلها الرفع على الابتداء(٥).

والوقف عليها قد يكون تاما إن قدر أن الكلام تام عندها، وأن "فيه" متعلق بـ "هدى" خبر مقدم، وقد يكون كافيا على تقدير أن خبر "لا" محذوف، والعرب كثيرا ما يحذفونه، كقولهم "لا مثل زيد" يريدون في البلد، فيكون التعلق اللفظي

(١) - هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي مولاهم المدني أحد القراء السبعة المشهورين، كان أسود، شديد السواد، صبيح الوجه، حسن الخلق، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالمدينة، أقرأ الناس أكثر من سبعين سنة، روى عنه القراءة قالون وورش وغيرهما، ت: ١٦٩هـ، ينظر: معرفة القراء الكبار: ١٠٧/١-١١١، وغاية النهاية: ٣٣٠/٢-٣٣٤.

(٢) - مدارك التنزيل: ٣٩/١.

(٣) - ينظر: المكتفى ص: ٣٣.

(٤) - ينظر: إيضاح الوقف والابتداء: ٢٥٥/١-٢٥٦.

(٥) - ينظر: الكتاب، لسبويه: ٢٥٧/٢، ومنار الهدى: ٥٥/١.



غير موجود، لكن التعلق المعنوي موجود؛ لكون السياق كله في الحديث عن القرآن (١).

وقد ذكر غير واحد من العلماء أن الوقف على "رب" قبيح؛ لأن "فيه" هو خبر "لا" فلا يفصل بينهما لشدة التعلق اللفظي والمعنوي (٢).

والذي أرى أنها ليست محل وقف؛ والقول بكونه وقفاً قبيحاً أقرب في نظري؛ لوضوح المعنى على ذلك؛ وكونه صريحاً في أن "هدى" صفة للقرآن الكريم (٣).  
لكن بقيت مسألة لها تعلق بالآية وهي أن في الكلمتين "رب" و"فيه" وقف معانقة (٤) أو وقف مراقبة كما يسميه البعض، بحيث إن القارئ إذا وقف على "رب" امتنع أن يقف على "فيه" وإذا أراد أن يقف على "فيه" امتنع أن يقف على "رب"؛ إذ لا يجوز الوقف عليهما معاً؛ لكون كل منهما صالحاً للوقف مع تقاربهما (٥).

الآية الثالثة: قال الله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَيَا لَيْتَ لَنَا بِإِيمَانِنَا وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ (البقرة: ٨) قال النسفي: (قال صاحب الوقوف (٦) الوقف لازم على "بمؤمنين"؛ لأنه لو وصل لصار التقدير "وما هم بمؤمنين مخادعين" فينتفي الوصف، كقولك ما هو برجل كاذب والمراد نفي الإيمان عنهم وإثبات الخداع لهم. ومن جعل {يُخَادِعُونَ} حالاً من الضمير في {يَقُولُ} والعامل فيها "يقول" والتقدير يقول آمناً بالله مخادعين، أو حالاً من الضمير في {بِمُؤْمِنِينَ} والعامل

(١) - ينظر: الكتاب، لسيبويه: ٢/٢٥٧، ومنار الهدى: ١/٥٥.

(٢) - ينظر: منار الهدى: ١/٥٥.

(٣) - تفسير القرآن العظيم، لابن كثير: ١/١٦٢.

(٤) - وقف المعانقة ويسمى أيضاً وقف المراقبة، وهو الوقف على إحدى كلمتين متقاربتين تصلح كل منهما محلاً للوقف فإذا وقف القارئ على إحدهما امتنع الوقف على الأخرى، ينظر: المعجم التجويدي لأشهر ألفاظ علم التجويد، ص: ٣٢٢.

(٥) - ينظر: قواعد التجويد على رواية حفص عن عاصم بن أبي النجود، ص: ١١٥، ومعجم علوم القرآن، ص: ٣٣٥.

(٦) - هو هلال بن يحيى كما في مدارك التنزيل: ١/٩ من مقدمة المحقق، وهو هلال بن يحيى بن مسلم الحنفي البصري ويعرف بهلال الرأي، له كتاب في أحكام الوقف، ت: ٢٤٥، ينظر: طبقات الفقهاء، ص: ١٣٩، ومعجم المؤلفين: ١٣/١٥٢.

فيها اسم الفاعل والتقدير وما هم بمؤمنين في حال خداعهم: لا يقف والوجه الأول(١).

ذكر المؤلف أن الوقف على كلمة {بِمُؤْمِنِينَ} لازم؛ حتى لا يتوهم أن جملة {يُخَادِعُونَ} صفة لـ"مؤمنين"، إذ المراد أن المخادعة صفة للمنافقين المعنيين بقوله: {وَمِنَ النَّاسِ}، ثم ذكر أن من أعرب {يُخَادِعُونَ} على أنها حال من "يقول" والتقدير يقول آمننا مخادعين، أو حالاً من الضمير في {بِمُؤْمِنِينَ} منع الوقف عليه، وقد رجح الإعراب الأول، وهو أولى.

وقال الأنباري(٢): إن الوقف عليها حسن؛ لأن جملة {يُخَادِعُونَ} في موضع نصب على الحال من ضمير "هم" والتقدير مخادعين(٣).

وذكر الأشموني أن الوقف عليها تام إن جعل ما بعدها استثناءً، وليست بوقف إن جعلت جملة {يُخَادِعُونَ} بدل اشتمال من {وَمِنَ النَّاسِ}؛ لأن ادعاءهم الإيمان مع كذبهم مشتمل على الخداع أو جعلت حالاً من الضمير في "يقول"(٤).  
والجميع متفق على أن جملة " {يُخَادِعُونَ} لا يمكن أن يكون لها تعلق بـ {بِمُؤْمِنِينَ} لما فيه من فساد المعنى؛ إذ المراد نفي الإيمان عنهم وإثبات النفاق لهم(٥).

الآية الرابعة: قال الله تعالى: ﴿وَلَمَّا أَتَبَعْتَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ (البقرة: ١٤٥) قال النسفي: (ولزم الوقف على "الظالمين"؛ إذ لو وصل لصار: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ﴾ (القرة: ١٤٦)؛ صفة للظالمين، وهو مبتدأ والخبر: {يَعْرِفُونَهُ} (٦).

(١) - مدارك التنزيل: ٤٨/١ - ٤٩.

(٢) - هو أبو بكر محمد بن القاسم ابن بشار الأنباري أحد أئمة النحو والقرآن وعلومه واللغة والأدب أخذ عن أبيه وعن ثعلب وغيرهما وروى عنه الدارقطني وغيره، له مؤلفات كثيرة، منها: "الكافي في النحو"، و"غريب الحديث"، و"إيضاح الوقف والابتداء" ت: ٣٢٨هـ، ينظر: إنباه الرواة: ٢٥٤/٢ - ٢٦٢، والبلغة في تراجم أئمة النحو: ٧١/١ - ٧٢.

(٣) - ينظر: إيضاح الوقف والابتداء ص: ٢٥٩.

(٤) - ينظر: منار الهدى: ٦١/١.

(٥) - ينظر: المصدر السابق: ٦١/١.

(٦) - مدارك التنزيل: ١٤٠/١ - ١٤١.

بين المؤلف أن الوقف على كلمة "الظالمين" لازم؛ حتى لا يظن أن جملة: ﴿الَّذِينَ  
ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ﴾ صفة "للظالمين"، بينما هو كلام مستأنف، وهو واضح (١).  
الآية الخامسة: قال الله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ  
قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ (البقرة: ١٥٥-١٥٧) قال النسفي: {الذين} نصب صفة للصابرين، ولا وقف عليه،  
بل يوقف على {رَاجِعُونَ} ومن ابتداء ب"الذين" وجعل الخبر "أولئك" يقف على  
"الصابرين" لا على "راجعون" والأول الوجه؛ لأن الذين وما بعده بيان  
للصابرين (٢).

بين رحمه الله أن الوقف الصحيح إنما هو على "راجعون" لأن الذين صفة  
للصابرين، ثم ذكر أن من ابتداء ب"الذين" وقف على "الصابرين"، لتمام الكلام  
عندها، مرجحاً الوجه الأول.

والخلاصة أن من أعرب "الذين" على أنها صفة ل"الصابرين" أو بدل منها لم يقف  
على "الصابرين"، ومن أعرب "الذين" على أنه مبتدأ خبره "أولئك"، أو خبر لمبتدأ  
محذوف تقديره: "هم" وقف على الصابرين (٣).

وقد ذكر الداني أن الوقف على الصابرين كاف؛ لتعلقه بالذين، بينما ذكر  
الأشموني أن الوقف تام على قطع الذين من الصابرين، وكاف إن قدر أن "الذين"  
منصوب بفعل محذوف تقديره: "أعني" الذين (٤).

الآية السادسة: قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَاجَرُوا  
وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ﴾ (البقرة: ٢١٨) قال  
النسفي: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَاجَرُوا﴾ تركوا مكة وعشائرهم،

(١) - ينظر: منار الهدى: ٩١/١، والمقصد، ص: ٩٢.

(٢) - مدارك التنزيل: ١٤٤/١-١٤٥.

(٣) - ينظر: إيضاح الوقف والابتداء ص: ٢٧٩، والمكتفي ص: ٤٧، ومنار الهدى: ٩٣/١.

(٤) - ينظر: المكتفي ص: ٤٧، ومنار الهدى: ٩٣/١.

﴿وَجَهْدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ مع المشركين، ولا وقف عليه؛ لأن ﴿أَوْلِيَاكُمْ﴾  
يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ ﴿خبر﴾ (١).

ذكر رحمه الله أن كلمة "في سبيل الله" لا وقف عليها؛ لأن لا يفصل بين المبتدأ  
وخبره، وهو كما قال رحمه الله (٢)، وعليه فهي وقف القبيح؛ لأن ما لا يفهم منه  
معنى من أقسام الوقف القبيح (٣).

الآية السابعة: قال الله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ  
يَقُولُونَ ءَأَمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ (آل عمران: ٧) قال النسفي: (مستأنف عند  
الجمهور، والوقف عندهم على قوله: {إِلَّا اللَّهُ}، وفسروا المتشابه بما استأثر الله  
بعلمه، وهو مبتدأ عندهم والخبر: {يَقُولُونَ ءَأَمَنَّا بِهِ}، وهو ثناء منه تعالى  
عليهم بالإيمان على التسليم واعتقاد الحقيقة بلا تكيف، وفائدة إنزال المتشابه  
الإيمان به واعتقاد حقيقة ما أراد الله به، ومعرفة قصور إفهام البشر عن الوقوف  
على ما لم يجعل لهم إليه سبيلاً، وبعضه قراءة أبي: {وَيَقُولُ الرَّاسِخُونَ} (٤) وعبد  
الله: {إِنْ تَأْوِيلُهُ إِلَّا عِنْدَ اللَّهِ} (٥)، ومنهم من لا يقف عليه، ويقول بأن الراسخين  
في العلم يعلمون المتشابه، ويقولون كلام مستأنف موضح لحال الراسخين، بمعنى  
هؤلاء العالمون بالتأويل يقولون آمنا به أي بالمتشابه (٦).

بين رحمه الله أن الواو في جملة "والراسخون" استثنائية لا تعلق لها بما بعدها، وأن  
الوقف الصحيح هو على قوله "إلا الله"، وعليه فالمتشابه هو ما استأثر الله بعلمه،  
وهي مبتدأ وخبره "يقولون آمنا به"، ثم نبه على أن من العلماء من لا يقف على  
"إلا الله" ويجعل الراسخون معطوفاً عليه، وعليه فالراسخون يعلمون المتشابه،  
و"يقولون" كلام مستأنف في محل نصب على الحال من الراسخين فعلى الأول:  
يكون الراسخون يعلمون المحكم ويقولون في المتشابه: {ءَأَمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا}.

(١) - مدارك التنزيل: ١/١٨١.

(٢) - ينظر: منار الهدى: ١/١٠٦.

(٣) - ينظر: المكتفى ص: ٢٥.

(٤) - قراءة شاذة لم يقرأ بها أحد من العشرة، وتنسب لابن عباس رضي الله عنهما، ينظر: إيضاح  
الوقف والابتداء ص: ٢٩٣، والمكتفى ص: ٥٧.

(٥) - هو عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه، والقراءة شاذة لم يقرأ بها أحد من العشرة، ينظر:  
إيضاح الوقف والابتداء ص: ٢٩٣، والمكتفى ص: ٥٧.

(٦) - مدارك التنزيل: ١/٢٣٧-٢٣٨.

وعلى الثاني: يكون الرسخون يعلمون المحكم والمتشابه، وهما قولان مشهوران عند أهل العلم (١).

والخلاف بين أهل العلم في هذا الوقف مشهور، فذهب الجمهور إلى أن الوقف تام على {إِلَّا اللَّهُ}، وهو مروى عن جمع من الصحابة والقراء والنحاة وغيرهم (٢). وذهب بعض أهل العلم أيضا إلى أن الواو عاطفة، فلا وقف قبلها، وأن الوقف هو على كلمة "في العلم"، وهو وقف حسن وليس تاما؛ لتعلقه بجملة الحال بعده، وهي قوله تعالى: {يَقُولُونَ ءَأَمْنَا} (٣).

الآية الثامنة: قال الله تعالى: ﴿وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكَبِيرِ وَالضَّرَّاءِ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ﴾ (آل عمران: ١٣٣-١٣٤) قال النسفي: (ويوقف عليه إن جعل: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ﴾ في حال اليسر والعسر: مبتدأ، وعطف عليه: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً﴾ (آل عمران: ١٣٥)، وجعل الخبر {أُولَئِكَ}. وإن جعل وصفا للمتقين وعطف عليه: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً﴾، أي أعدت للمتقين والتائبين، فلا وقف (٤).

ذكر رحمه الله أن كلمة "المتقين" محل وقف إن رفع "الذين" بعده على الابتداء، وجعل خبره "أولئك" من قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ جَزَاءُهم مَّغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهم﴾ (آل عمران: ١٣٦)، وأنه إن جعل "الذين" وصفا لـ "المتقين" أو بدلا منه، فلا يوقف عليه؛ لما فيه من الفصل بين الموصوف وصفته، أو البديل والمبدل منه، وهو كما قال (٥).

(١) - ينظر: جامع البيان للطبري: ٢٠١/٦-٢٠٥، والكشف والبيان: ١٣/٣-١٥، والجامع لأحكام القرآن: ١٥/٤-١٩.

(٢) - ينظر: المكتفى ص: ٥٧، وإيضاح الوقف والابتداء: ٢٩٢/١، والجامع لأحكام القرآن: ١٦/٤، والمقصد ص: ١٥٥.

(٣) - ينظر: المكتفى ص: ٥٨، وإيضاح الوقف والابتداء: ٢٩٢/١-٢٩٣، والجامع لأحكام القرآن: ١٦/٤-١٧، والمقصد ص: ١٥٥.

(٤) - مدارك التنزيل: ٢٩٢/١.

(٥) - ينظر: المقصد ص: ١٨٨، ومنار الهدى: ١٥٨/١.

فعلى الإعراب الأول يكون وفقا تماما، لعدم وجود التعلق اللفظي أو المعنوي، وعلى الثاني يكون وفقا حسنا لوجود التعلق اللفظي والمعنوي، وعبر عنه الشيخ الأنصاري (١) بأنه وقف صالح (٢). وإن نصب الذين على تقدير "أمدح" فهو وقف كاف كما قال الأشموني (٣).

لكن كونه تاما على هذا الإعراب أوضح؛ لانقطاع الكلام مما قبله لفظا ومعنى. الآية التاسعة: قال الله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذَهَبُوا بِبَعْضِ مَا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ﴾ (النساء: ١٩) قال النسفي: {وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ} وهو منصوب عطفا على {أَنْ تَرِثُوا}، و"لا" لتأكيد النفي أي: {لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ} ولا أن تعضلوهن، أو مجزوم بالنهي على الاستئناف فيجوز الوقف حينئذ على "كرها" (٤).

ذكر رحمه الله أن كلمة "كرها" يجوز الوقف عليها إن أعربت "لا" من قوله: {وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ} على أنها ناهية؛ لتام الكلام عند "كرها"، وأنه إن أعربت "لا" على أنها عاطفة فلا ينبغي الوقف لوجود التعلق اللفظي والمعنوي، وهو كما قال (٥).  
وعلى وجه جواز الوقف عليها على الإعراب الأول، فهو وقف حسن عند الأنباري، وكاف عند الداني (٦).

لكن كونه حسنا أوضح؛ لتعاطف الجمل. الآية العاشرة: قال الله تعالى: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ (المائدة: ٢٦) قال النسفي: {وَأَرْبَعِينَ} ظرف التحريم،

(١) - هو شيخ الإسلام زكريا بن محمد بن أحمد الانصاري المصري الشافعي، أبو يحيى: قاض مفسر، من حفاظ الحديث ومن علماء القراءات، من مؤلفاته: "فتح الرحمن" في التفسير، و"تحفة الباري على صحيح البخاري"، ت: ٩٢٦ هـ، ينظر: نظم العقيان، ص: ١١٣، ومعجم المؤلفين: ١٨٢/٤، والأعلام: ٤٦/٣-٤٨.

(٢) - ينظر: المقصد ص: ١٨٨.

(٣) - ينظر: منار الهدى: ١٥٨/١.

(٤) - مدارك التنزيل: ٣٤٣/١.

(٥) - ينظر: إيضاح الوقف والابتداء ص: ٣٠٧، والمكتفى ص: ٧٠، ومنار الهدى: ١٧٧/١.

(٦) - ينظر: إيضاح الوقف والابتداء ص: ٣٠٧، والمكتفى ص: ٧٠.

والوقف على {سَنَةً}، أو ظرف {يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ} أي يسرون فيها متحيرين لا يهتدون طريقا أربعين سنة، والوقف على {عَلَيْهِمْ} (١).  
بين المؤلف رحمه الله أنه إذا كانت {أَرْبَعِينَ} ظرف للتحريم فالوقف على {سَنَةً}، وإذا كانت ظرفا للتيه في الأرض فالوقف على {عَلَيْهِمْ}، وهو كما قال (٢).  
والوقف على كل من الكلمتين وقف كاف؛ لوجود التعلق المعنوي (٣).  
لكن قد يترجح الوقف على {سَنَةً}، على اعتبار أن العامل فيه {مُحَرَّمَةٌ}؛ لأن الأصل عدم تقديم المفعول الذي هو {أَرْبَعِينَ} على عامله على هذا الأعراب الذي هو {يَتِيهُونَ}، مع أن هذا القول أفادنا بيان مدة التحريم والتهيه معا، بينما أفاد القول الآخر مدة التيه فقط (٤).

الآية الحادية عشر: قال الله تعالى: ﴿فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ مَنْ أَجَلَ ذَلِكَ﴾ (المائدة: ٣١-٣٢) قال النسفي: {مَنْ أَجَلَ ذَلِكَ} بسبب ذلك وبعلمته، وذلك إشارة إلى القتل المذكور، قيل هو متصل بالآية الأولى فيوقف على {ذَلِكَ}، أي: {فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ}؛ لأجل حمله؛ ولأجل قتله، وقيل هو مستأنف، والوقف على {النَّادِمِينَ}، و"مِنْ" يتعلق بكتبنا لا بالنادمين (٥).

بين رحمه الله أنه على القول بأن {مَنْ أَجَلَ ذَلِكَ} متعلق بالقتل في قوله: {فَقَتَلَهُ} فالوقف على {ذَلِكَ} صحيح، وإذا كان {مَنْ أَجَلَ ذَلِكَ} متعلقا بـ "كتبنا" الذي بعده، فهو كلام مستأنف، فلا وقف على {مَنْ أَجَلَ ذَلِكَ}، وهو كما قال فالوجهان جائزان (٦).

وقد نسب الداني لنافع أن الوقف التام على {مَنْ أَجَلَ ذَلِكَ} على انقطاع الكلام عنده، بينما رجح هو أن الوقف التام هو على {النَّادِمِينَ} وأن "من" متعلق بـ "كتبنا"، والوقف التام بعده على "جميعا" (٧).

(١) - مدارك التنزيل: ٤٤٠/١.

(٢) - ينظر: إيضاح الوقف والابتداء ص: ٣١٨-٣١٩، والمكتفى ص: ٧٩-٨٠، ومنار الهدى: ٣١٣/١-٣١٤.

(٣) - ينظر المقصد ص: ٢٤٦.

(٤) - ينظر: معترك الأقران: ٤٢/٣.

(٥) - مدارك التنزيل: ٤٤٣/١.

(٦) - ينظر: المقصد ص: ٢٤٧، ومنار الهدى: ٢١٥/١.

(٧) - ينظر: المكتفى ص: ٨٠.

وقد ذكر الأنباري أن الوقف على {التَّادِمِينَ} حسن، ونسب من وقف على {ذَلِكَ} بعدم العلم بالعربية؛ معللا ذلك بأن "من" صلة لـ"كتبتنا"، فلا يوقف على الصلة دون الموصول، ثم عاد وأجاز الوقف على "ذلك" لكن مع ترجيح القول الأول(١).

والكلمتان {التَّادِمِينَ} و{مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ} فيهما وقف معانقة، فكل منهما تصلح وقفا، ولا يوقف عليهما معا، قال الأشموني عند هذه الآية: (وقفان جائزان، والوقوف إذا تقاربت يوقف على أحسنها ولا يجمع بينهما)(٢).

الآية الثانية عشر: قال الله تعالى: ﴿وَذَكِّرْ بِهِ أَنْ تُبَسِّلَ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ﴾ (الأنعام: ٧٠) قال النسفي: (ولا وقف على {كَسَبَتْ} في الصحيح؛ لأن قوله: {لَيْسَ لَهَا} صفة لنفس)(٣).

بين رحمه الله أن لا يوقف على {كَسَبَتْ}؛ لكون جملة {لَيْسَ لَهَا} صفة للنفس، فلا يوقف بين الموصوف وصفته.

لكن جملة {لَيْسَ لَهَا} قد تعرب على أنها في محل نصب على الحال، أو رفع على الاستئناف(٤).

فإن رفعت على الاستئناف فيكون وقفا كافيا؛ لوجود التعلق المعنوي، وإن نصبت على الحال فيكون وقفا حسنا لوجود التعلق اللفظي والمعنوي.

الآية الثالثة عشر: قال الله تعالى: ﴿وَقَالَتْ أُولَهُمْ لِأَخْرَجَهُمْ فَمَا كَانَتْ لَكُمْ عَلَيْنَا مِنْ فَضْلٍ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْسِبُونَ﴾ (الأعراف: ٣٩) قال النسفي: {كُنْتُمْ تَكْسِبُونَ} بكسبكم وكفركم، وهو من قول القادة للسفلة، ولا وقف على {فَضْلٍ}، أو من قول الله لهم جيمعا، والوقف على {فَضْلٍ}(٥).

بين رحمه الله أنه إذا كانت جملة: {فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْسِبُونَ} من كلام القادة في النار لأتباعهم في الدنيا، فلا يوقف على كلمة {فَضْلٍ}؛ لأن الكلام موصول، وهو كله من كلام القادة، وإذا كانت جملة {فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ

(١) - ينظر: إيضاح الوقف والابتداء ص: ٣١٩.

(٢) - منار الهدى: ٢١٥/١.

(٣) - مدارك التنزيل: ٥١٣/١.

(٤) - ينظر: البحر المحيط في التفسير: ٥٣٢/٤، والتحرير والتنوير: ٢٩٧/٧.

(٥) - مدارك التنزيل: ٥٦٨/١.



تَكْسِبُونَ} من كلام الله تعالى للقادة وأتباعهم، فيوقف على {فَضْلٍ}؛ لكونه  
كلاماً مستأنفاً.

وقد اختلف القائلون بالوقف عليه في نوع الوقف، فذهب بعضهم إلى أن الوقف  
عليه كاف(١)، وذهب آخرون إلى أنه حسن(٢).

لكن القول بكونها وقفاً كافياً أولى؛ إذ لا يوجد فيها تعلق لفظي، وإنما الذي فيها  
هو التعلق المعنوي على هذا التقدير.

الآية الرابعة عشر: قال الله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا  
وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (التوبة: ٣١)  
قال النسفي - في الكلام على {إِلَهًا وَاحِدًا}: (يجوز الوقف عليه؛ لأن ما بعده  
يصلح ابتداءً، ويصلح وصفاً لـ "وَاحِدًا") (٣).

ذكر رحمه الله أن الوقف على كلمة "واحد" يجوز؛ لكون ما بعده يمكن أن يكون  
كلاماً مستأنفاً، ويمكن أن يكون صفة له، وهو كما قال(٤).

والوقف عليه حسن عند الأنباري(٥)، كاف عند الدايني(٦).

لكن التفصيل فيه أولى، فإذا قُدر أن كلمة {لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ} في محل رفع على  
الابتداء فكونه وقفاً كافياً أولى؛ لوجود التعلق المعنوي فقط، وأما على تقدير أنها  
في محل نصب صفة لـ {إِلَهًا} فالقول بأنه وقف حسن أولى؛ لوجود التعلق  
اللفظي والمعنوي معاً.

الآية الخامسة عشر: قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا وَرَضُوا  
بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَأَطْمَأَنَّنُوا بِمَا وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آيَاتِنَا غَافِلُونَ﴾ (يونس: ٧) قال  
النسفي: (﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آيَاتِنَا غَافِلُونَ﴾ لا يتفكرون فيها، ولا وقف  
عليه؛ لأن خبر إن ﴿أُولَئِكَ مَاؤُهُمُ النَّارُ﴾ (يونس: ٨)) (٧).

(١) - ينظر: المكتفى ص: ٩٥، والمقصد ص: ٢٩٨.

(٢) - ينظر: منار الهدى: ١/٢٦٥.

(٣) - مدارك التنزيل: ١/٦٧٦.

(٤) - ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٣/٧٨.

(٥) - ينظر: إيضاح الوقف والابتداء ص: ٣٥٩.

(٦) - ينظر: المكتفى ص: ١٠٦.

(٧) - مدارك التنزيل: ٨/٢.

ذكر رحمه الله أنه لا وقف على كلمة {غَافِلُونَ}؛ لأن خبر "إن" هو قوله: {أُولَئِكَ} فيؤدي الوقف عليه لإلى التفريق بين إن وخبرها، وهو كما قال (١).  
الآية السادسة عشر: قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ (يونس: ٦٥) قال النسفي في الكلام على قوله تعالى: {وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ} (والوقف لازم على {قَوْلُهُمْ}؛ لئلا يصير {إِنَّ الْعِزَّةَ} مقول الكفار) (٢).

نبه رحمه الله على أن الوقف على كلمة {قَوْلُهُمْ} لازم، حتى لا يظن حالة الوصل أن قوله تعالى: {إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ} من كلام الكفار.  
وهو قول لبعض أهل العلم في الوقف عليها (٣).  
وذكر الأنباري أن الوقف عليها حسن، ويؤيده قول من أعرب جملة {إِنَّ الْعِزَّةَ} على أنها حال (٤). وذكر الداني أنه كاف (٥)، وذهب الأشموني إلى أن الوقف عليه أتم (٦).

وما ذهب إليه الداني من كونه وقفا كافيا أوضح؛ لأن قوله: "إن العزة لله" كلام مستأنف يفيد التعليل، وهو ما يدل على وجود اتصال معنوي بين الكلام السابق واللاحق (٧).

الآية السابعة عشر: قال الله تعالى: قال الله تعالى: ﴿وَأْتَلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ يَنْقُومُ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُمْ مَقَامِي وَتَذِكْرِي بَشَائِطِ اللَّهِ فَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْتُ﴾ (يونس: ٧١) قال النسفي: {وَأْتَلُ عَلَيْهِمْ} وقرأ عليهم {نَبَأَ نُوحٍ} خبره مع قومه، والوقف عليه لازم؛ إذ لو وصل لصار "إذ" ظرفا لقوله: {وَأْتَلُ}، بل التقدير واذكر: ﴿إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ يَنْقُومُ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُمْ﴾ (٨).

(١) - ينظر: منار الهدى: / ٣٢٤.

(٢) - مدارك التنزيل: ٣١/٢.

(٣) - ينظر: بصائر ذوي التمييز: ٣٩١/١، ومعجم علوم القرآن، ص: ٣٣٤.

(٤) - ينظر: إيضاح الوقف والابتداء ص: ٣٦٨، وإعراب القرآن، للنحاس: ١٥٢/٢.

(٥) - ينظر: المكتفى ص: ١١٤.

(٦) - ينظر: منار الهدى: ٣٣٣/١-٣٣٤.

(٧) - ينظر: الكشف: ٣٥٧/٢.

(٨) - مدارك التنزيل: ٣٣/٢.

نبه رحمه الله على أن الوقف على "نوح" لازم؛ حتى لا يظن أن "إذ" ظرف لـ "اتل" والصحيح أنه ظرف لقول نوح، وتقديره " واذكر إذ قال"، وهو كما قال رحمه الله؛ لأن "إذ" ظرف للزمان الماضي، وهو بدل اشتمال من "نبأ"، أو من "نوح" (١).

وذكر الشيخ الأنصاري أنه حسن عند البعض، ومفهوم عنده هو (٢)  
الآية الثامنة عشر: قال الله تعالى: ﴿ وَقَالَ مُوسَىٰ رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوهُ عَنِ سَبِيلِكَ ﴾ (يونس: ٨٨)  
قال النسفي - في الوقف على كلمة {الدُّنْيَا} -: (ليُضِلُّوهُ الناس عن طاعتك كوفي (٣)، ولا وقف على {الدُّنْيَا}؛ لأن قوله {لِيُضِلُّوهُ} متعلق بـ {آتَيْتَ} (٤).

ذكر رحمه الله أنه لا يوقف على كلمة {الدُّنْيَا}؛ لتعلق كلمة {لِيُضِلُّوهُ} بعده بـ {آتَيْتَ} التي قبله، وهو كما قال (٥).

الآية التاسعة عشرة: قال الله: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا أَدْرَكَهُ الْعَرَقُ قَالَ ءَأَمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي ءَأَمَنْتَ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ ﴾ (يونس: ٩٠) قال النسفي: ( {حَتَّىٰ إِذَا أَدْرَكَهُ الْعَرَقُ} لا وقف عليه؛ لأن {قَالَ ءَأَمَنْتُ} جواب إذا (٦).

ذكر رحمه الله أنه لا يوقف على كلمة "الغرق"؛ لأن {قَالَ ءَأَمَنْتُ} هو جواب أداة الشرط "إذا" وهو كذلك، فلا يحسن التفريق بين الشرط وجوابه (٧).

الآية العشرون: قال الله تعالى: ﴿ لَقَدْ جَاءَكَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ ﴾ (يونس: ٩٤) قال النسفي: ( {فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ} الشاكين، ولا وقف عليه للعطف (٨).

(١) - ينظر: منار الهدى: ٣٣٤/١، والتحرير والتنوير: ٢٣٥/١١.

(٢) - ينظر: المقصد ص: ٣٦٣-٣٦٤.

(٣) - يريد بهذه العبارة: أن الكوفيين عاصم وحمزة والكسائي وخلف العاشر يقرؤون بضم الياء وكسر الضاد، بينما يقرأ باقي العشرة بفتح الياء، ينظر: حجة القراءات، ص: ٢٧٠، والنشر: ٢٦٢/٢، وإتحاف فضلاء البشر، ص: ٢٧٢.

(٤) - مدارك التنزيل: ٣٧/٢.

(٥) - ينظر: منار الهدى: ٣٣٧/١.

(٦) - مدارك التنزيل: ٣٩/٢.

(٧) - ينظر: منار الهدى: ٣٣٧/١.

ذكر رحمه الله أنه لا يوقف على كلمة {المُؤْمَرِينَ}؛ لعطف ما بعدها على ما قبلها، وهو كما قال على هذا الوجه الإعرابي(٢).

لكن إن أعربت {فَلَا تَكُونَنَّ} على أنه جملة مستأنفة لا تعلق لها بما قبلها لفظاً، فيكون الوقف على كلمة {المُؤْمَرِينَ} وقفاً كافياً؛ لوجود التعلق المعنوي(٣).

الآية الإحدى والعشرون: ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (يونس: ٩٦) قال النسفي: (ولا وقف على {لَا يُؤْمِنُونَ}؛ لأن {وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ} تتعلق بما قبلها)(٤).

ذكر رحمه الله أنه لا وقف على كلمة {لَا يُؤْمِنُونَ}؛ لتعلق ما بعدها بما قبلها، كما قال(٥).

وتعلقها بما قبلها هو أن جملة {وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ} في محل نصب على الحال من ضمير الرفع المتصل في {لَا يُؤْمِنُونَ}، والواو عاطفة على جملة مقدرة تقديرها: لا يؤمنون في كل حال، ولو جاءتهم(٦).

فإن كان المؤلف أراد أنها ليست محل وقف تام فهو كما قال، وإلا فالوقف عليها حسن لوجود التعلق اللفظي والمعنوي مع عدم الإخلال بالمعنى حال الوقف عليها.

الآية الثانية والعشرون: قال الله تعالى: ﴿وَلَا جُرْ الْآخِرَةَ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ (النحل: ٤١) قال النسفي رحمه الله: {وَلَا جُرْ الْآخِرَةَ أَكْبَرُ} الوقف لازم عليه؛ لأن جواب {لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ} محذوف، والضمير للكفار، أي لو علموا ذلك لرغبوا في الدين، أو للمهاجرين، أي لو كانوا يعلمون لزدادوا في اجتهادهم وصبرهم(٧).

(١) - مدارك التنزيل: ٤١/٢.

(٢) - ينظر: منار الهدى: ٣٣٨/١.

(٣) - ينظر: المقصد ص: ٣٦٧، ومنار الهدى: ٣٣٩/١.

(٤) - مدارك التنزيل: ٤١/٢.

(٥) - ينظر: منار الهدى: ٣٣٨/١.

(٦) - ينظر: التفسير المظهرى، ص: ١٧٨٢.

(٧) - مدارك التنزيل: ٢١٣/٢.

ذكر رحمه الله أن الوقف على "أكبر" لازم؛ لأن "لو" غير متعلق به، بل هو متعلق بمحذوف يرجع إلى الكفار والتقدير "لو كان الكفار يعلمون"، أو إلى المهاجرين والتقدير لو كان المهاجرون يعلمون، وهو كما قال (١)، ذكره الأشموني وعزاه للسجاوندي (٢)، وذكر أن الوقف عليه جائز، وهي عبارة الأنصاري أيضاً (٣).

الآية الثالثة والعشرون: قال الله تعالى: ﴿ قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَسَأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ ﴾ (الأنبياء: ٦٣) قال النسفي: ﴿ قَالَ ﴾ إبراهيم: ﴿ بَلْ فَعَلَهُ ﴾، عن الكسائي إنه يقف عليه، أي: فعله من فعله، وفيه حذف الفاعل، وأنه لا يجوز، وجاز أن يكون الفاعل مسنداً إلى الفتى المذكور في قوله: ﴿ سَمِعْنَا فَتَى يَذُكُرُهُمْ ﴾ (الأنبياء: ٦٠) وإلي "إبراهيم" في قوله: ﴿ يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾، ثم قال: ﴿ كَبِيرُهُمْ هَذَا ﴾، وهو مبتدأ وخبر، والأكثر أنه لا وقف، والفاعل "كبيرهم" و"هذا" وصف أو بدل (٤).

ذكر رحمه الله أن الوقف على كلمة "فعله" قال به الكسائي، على تقدير أن الفاعل محذوف (٥) وتقدير الكلام: "فعله من فعله"، ثم ابتداء فقال ﴿ كَبِيرُهُمْ هَذَا ﴾، ثم ذكر أن الجمهور على أن الفاعل غير محذوف، وهو إما الفتى الذي تقدم ذكره أو "كبيرهم" والقولان ذكرهما غير واحد من أهل العلم (٦).

(١) - ينظر: الكشف: ٦٠٧/٢.

(٢) - هو أبو عبد الله، محمد بن طيفور الغزنوي السجاوندي، أحد المفسرين وعلماء القراءات المشهورين، من مؤلفاته: "التفسير" و"الإيضاح" في الوقف والابتداء، ت: ٥٦٠هـ، ينظر: إنباه الرواة: ٢١٠/٢-٢١١، وطبقات المفسرين، ص: ٨٧، والأعلام: ١٧٩/٦-١٨٠.

(٣) - ينظر: المقصد ص: ٤٣٥، و منار الهدى: ٤٠٦/١.

(٤) - مدارك التنزيل: ٤١٠/٢.

(٥) - حذف الفاعل لا يجوز عند جمهور النحاة؛ لأن الفاعل عمدة في الكلام، وأجاز الكسائي حذفه إذا دل عليه دليل كما هنا، وقد أشار إلى ذلك ابن مالك بقوله:

وَحَذَفُ فَاعِلٍ وَفِعْلُهُ ظَهَرَ جَوَازُهُ عَنِ الْكِسَائِيِّ اشْتَهَرَ

ينظر: شرح الكافية الشافية: ٥٩٩/٢-٦٠٠، وشرح ابن عقيل: ١٦١/٢-١٦٢.

(٦) - ينظر: زاد المسير: ١٩٥/٣، والجامع لأحكام القرآن: ٣٠٠/١١، والبحر المحييط لأبي حيان: ٤٤٨/٧-٤٤٩.

وقد رجح الأشموني أن الوقف عليه تام؛ مستدلا بالكلام المنسوب إلى الكسائي، ومبينا أنه أبعد عن الوقوع في الكذب، وإن كان ما قال إبراهيم ليس كذبا بمفهوم الكذب العام، وإنما هو من معاريض الكلام(١).

الآية الرابعة والعشرون: قال الله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَانٍ مَّرِيدٍ﴾ (الحج: ٣) قال النسفي رحمه الله: {وَيَتَّبِعُ} في ذلك {كُلُّ شَيْطَانٍ مَّرِيدٍ} عات مستمر في الشر، ولا وقف في {مَرِيدٍ}؛ لأن ما بعده صفتته(٢).

ذكر رحمه الله أنه لا وقف على كلمة "مرید" لأن الجملة بعدها صفة لها، وهو كذلك على هذا الإعراب.

والوقف عليها حسن عند الأنصاري(٣)، وكاف عند الأشموني(٤)، فعلى اعتبار أن الجملة في محل رفع على الاستئناف(٥)، يكون الوقف عليها كافيا؛ لأن فيها اتصالا معنويا، وإن كانت الجملة صفة كما قال المؤلف، فالوقف حسن؛ لوجود الاتصال اللفظي والمعنوي بين "مرید" وما بعدها ووصله أولى، وهو ما أشار إليه المؤلف بقوله: إنه ليس محل وقف.

الآية الخامسة والعشرون: قال الله تعالى: ﴿فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبَاءَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (النمل: ٢٤ - ٢٥) قال النسفي: {أَلَا يَسْجُدُوا} بالتشديد أي {فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ} لثلا يسجدوا، فحذف الجار مع "أن" وأدغمت النون في اللام ويجوز أن تكون "لا" مزيدة، ويكون المعنى {فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ} إلى أن يسجدوا، وبالتخفيف: يزيد(٦)، وعلى تقديره: "ألا يا هؤلاء اسجدوا" ف"ألا" للتنبية، و"يا" حرف نداء

(١) - ينظر: منار الهدى: ٣٥/٢-٣٦.

(٢) - مدارك التنزيل: ٤٢٧/٢.

(٣) - ينظر: منار الهدى: ٤٥/٢.

(٤) - ينظر: المصدر السابق: ٤٥/٢.

(٥) - ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٦١/٣.

(٦) - يعني أنه قرأها بتخفيف "ألا" يزيد بن القعقاع أبو جعفر القارئ، ومعه من القراء العشرة: الإمام الكسائي ورويس عن يعقوب، ينظر: النشر: ٢٥٣/٢، وإتحاف فضلاء البشر ص: ٤٢٧.

ومناداه محذوف، فمن شدد لم يقف إلا على: ﴿الْعَرْشَ الْعَظِيمِ﴾ (النمل: ٢٦) ومن خفف وقف على ﴿فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ﴾، ثم ابتداء ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾، أو وقف على "ألا يا"، ثم ابتداء: اسجدوا(١).

ذكر رحمه الله أنه على قراءة تشديد "ألا" لا ينبغي الوقف إلا على {الْعَرْشِ الْعَظِيمِ}؛ لأن "ألا" متصلة بما قبلها بتقدير فصددهم لأن لا يسجدوا مع حذف حرف الجر، أو على تقدير أنّ "لا" زائدة، والمعنى فصددهم عن أن يسجدوا، ومن قرأ بتخفيف "ألا" يقف على {فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ} لأن ما بعدها كلام مستأنف، أو قف على "ألا يا" والكلام بعدها مستأنف أيضا، وهو كما قال رحمه الله(٢).

فعلى قراءة التشديد ليست {فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ} محل وقف؛ لتعلقها بما قبلها لفظا ومعنى، وعلى قراءة التخفيف يوقف عليها، وهو وقف كاف عند بعضهم، تام عند آخرين، لوجود التعلق المعنوي فقط، وكذلك يجوز على قراءة التخفيف الوقف على "يا" لأن التقدير بعدها "اسجدوا" وأصلها ألا يا هؤلاء اسجد(٣).

الآية السادسة والعشرون: قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ (القصص: ٨٨) قال النسفي: (والوقف على {ءآخَرَ} لازم؛ لأنه لو وصل لصار {لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ} صفة لـ {إِلَهًا آخَرَ}، وفيه من الفساد ما فيه(٤).

ذكر رحمه الله أن الوقف على كلمة {ءآخَرَ} لازم؛ خشية توهم كون جملة {لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ} صفة للإله الآخر، وهو كما قال؛ لأن {لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ} كلام مستأنف(٥).

ويزيد: هو أبو جعفر، يزيد بن القعقاع المخزومي بالولاء، المدني، أحد القراء العشرة، من التابعين، شيخ الإمام نافع القارئ كان إمام أهل المدينة في القراءة، وكان من المفتين المجتهدين، ت: ١٣٢ هـ، ينظر: وفيات الأعيان: ٦/٢٧٤-٢٧٦، وسير أعلام النبلاء: ٥/٢٨٧-٢٩١، وغاية النهاية: ٢/٣٨٢-٣٨٤.

(١)- مدارك التنزيل: ٢/٦٠٢.

(٢)- ينظر: إيضاح الوقف والابتداء ص: ٤٢٨.

(٣)- ينظر: إيضاح الوقف والابتداء ص: ٤٢٨، والمكتفى ص: ١٧١-١٧٢، والمقصد ص: ٥٦٩-٥٧٠، ومنار الهدى: ٢/١١٠.

(٤)- مدارك التنزيل: ٢/٦٦٢.

(٥)- ينظر: منار الهدى: ٢/١٣٢.

والوقف عليه كاف عند الأنصاري، حسن عند الأشموني(١)، لكن كون الوقف عليه كافياً أولى لانقطاع الكلام عنده لفظاً واتصاله معنى؛ إذ الكلام كله في تنزيه الله عز وجل عن الشريك.

الآية السابعة والعشرون: قال الله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا﴾ (العنكبوت: ٨) قال النسفي: (ووصيناه بإيتاء والديه حسناً، أو بإيلاء والديه حسناً، أي: فعلاً ذا حسن، أو ما هو في ذاته حسن؛ لفرط حسنه كقوله: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ (البقرة: ٨٣)، ويجوز أن يجعل {حُسْنًا} من باب قولك زيدا بإضمار، اضرب إذا رأيت متهماً للضرب فتنصبه بإضمار أولهما أو افعل بهما لأن التوصية بهما دالة عليه وما بعده مطابق له، كأنه قال: قلنا أولهما معروفاً ولا تطعهما في الشرك إذا حملاك عليه، وعلى هذا التفسير إن وقف على بوالديه، وابتدئ حسناً حسن الوقف، وعلى التفسير الأول لا بد من إضمار القول(٢).  
ذكر رحمه الله في تفسير الآية أن {حُسْنًا} عمل فيه وصى فهو مفعول به، وذكر أنه على هذا التفسير إن وقف القارئ على بوالديه، فلا بد من إضمار القول قبله فيكون منصوباً بفعل محذوف وليس بوصينا حتى لا يفرق بين الفعل ومفعوله، والتفسير الثاني أن العامل في {حُسْنًا} فعل محذوف، وعليه يجوز الوقف على بوالديه لانقطاع الكلام لفظاً عند بوالديه، والوقف عليه كاف عند الداني والأنصاري حسن عند الأشموني(٣).

لكن كون الوقف عليه وقفاً كافياً أولى؛ لوجود الاتصال المعنوي على تقدير أنه ليس مفعولاً لـ"وصينا"، أما إن قلنا أنه مفعول به لها فليس محل وقف.  
الآية الثامنة والعشرون: قال الله تعالى: ﴿يَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ﴾ (العنكبوت: ٥٤) قال النسفي: (ولا وقف على {بِالْكَافِرِينَ}؛ لأن {يَوْمَ} ظرف إحاطة النار بهم(٤).

(١) - ينظر: المقصد ص: ٥٨٩، ومنار الهدى: ١٣٢/٢.

(٢) - مدارك التنزيل: ٦٦٦/٢.

(٣) - ينظر: المكتفى ص: ١٧٧، والمقصد ص: ٥٩٠، ومنار الهدى: ١٣٣/٢.

(٤) - مدارك التنزيل: ٦٨٣/٣.



ذكر رحمه الله أنه لا يوقف على كلمة {بِالْكَافِرِينَ}؛ لتعلقها بالظرف الذي بعدها، وهو {يَوْمَ} الذي هو ظرف الإحاطة، وهو كما قال على هذا الإعراب (١).

لكن إن نصب {يَوْمَ} بعامل مقدر تقديره "اذكر يوم" أو نحوه، فيجوز الوقف على {بِالْكَافِرِينَ}؛ ويكون كافياً؛ لوجود التعلق المعنوي دون اللفظي (٢).  
الآية التاسعة والعشرون: قال الله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَنَّعُوا﴾ (العنكبوت: ٦٥-٦٦) قال النسفي رحمه الله: {وَلِيَتَمَنَّعُوا} في من قرأها بالكسر (٣) أي: لكي يكفروا وكي يتمنعوا، والمعنى: يعودون إلى شركهم ليكونوا بالعود إلى شركهم كافرين بنعمة النجاة قاصدين التمتع هم والتلذذ لا غير، على خلاف عادة المؤمنين المخلصين على الحقيقة فإنهم يشكرون نعمة الله إذ أنجاهم، ويجعلون نعمة النجاة ذريعة إلى ازدياد الطاعة لا إلى التلذذ والتمتع، وعلى هذا لا وقف على {يُشْرِكُونَ}، ومن جعله لام الأمر مثبته بقراءة ابن كثير (٤) وحمزة وعلي {وَلِيَتَمَنَّعُوا} بسكون اللام (٥) على وجه التهديد، كقوله: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ (الكهف: ٢٩) - وتحقيقه في أصول الفقه (٦) - يقف عليه (٧).

بين رحمه الله أن الوقف على {يُشْرِكُونَ}، راجع لإعراب اللام في قوله {وَلِيَتَمَنَّعُوا} فمن كسر اللام وأعرها لام كي معطوفة على اللام الأولى في قوله {لِيَكْفُرُوا} لم يقف على كلمة {يُشْرِكُونَ}؛ لكون اللامين تعليلاً لشركهم، وأن

(١) - ينظر منار الهدى: ١٣٩/٢، وروح المعاني: ١١/١٠.

(٢) - ينظر الكشاف: ٤٦٠/٣، ومنار الهدى: ١٣٩/٢.

(٣) - قرأ قالون عن نافع وابن كثير وحمزة والكسائي وخلف البزار: بسكون اللام، وقرأ باقي العشرة بكسرها، ينظر النشر: ٣٤٤/٢، وإتحاف فضلاء البشر ص: ٤٤١.

(٤) - هو عبد الله بن كثير الداري المكي، أبو معبد: أحد القراء السبعة، قضى بمكة، وقارئها، فارسي مولده بمكة، أخذ عنه القراءة البزي وقبله.. وغيرهما، ت: ١٢٠هـ، ينظر: معرفة القراء الكبار: ٨٦/١-٨٨، وغاية النهاية: ٤٤٣/١-٤٤٥، والأعلام: ١١٥/٤.

(٥) - ومعهم قالون وخلف البزار كما تقدم قبل قليل.

(٦) - يريد بهذه العبارة: أن الأمر قد يأتي لمعنى التهديد، وقد نص على ذلك غير واحد من العلماء، ينظر: المستصفي، ص: ٢٠٣، ونهاية السؤل: ١٥٩/١.

(٧) - مدارك التنزيل: ٦٨٦/٢.

من أعرب اللام على في {وَلْيَسْتَمْتَعُوا} على أنها لام الأمر جوز الوقف على {يُشْرِكُونَ}؛ لانقطاع الكلام لفظا، وهو كما قال، والوقف عليه على هذا يكون وقفا كافيا(١).

واللام في {وَلْيَسْتَمْتَعُوا} فيها الوجهان الإعرابيان اللذان ذكر المؤلف، وقد ذكر الأنباري وغيره الوجهين، ورجح أنها لام الأمر الذي معناه التهديد، وهو ما يرجح جواز الوقف على كلمة {يُشْرِكُونَ}(٢).

الآية الثلاثون: قال الله تعالى: ﴿وَهُمْ مِّنْ بَعْدِ عَلَيْهِمْ سَيِّئَاتِهِمْ فِي بَعْضِ سِنِينَ﴾ (الروم: ٣-٤) قال النسفي رحمه الله {وَهُمْ} أي الروم {مِنْ بَعْدِ عَلَيْهِمْ} أي غلبة فارس إياهم، وقرئ بسكون اللام(٣)، فالغلب والغلب مصدران، وقد أضيف المصدر إلى المفعول {سَيِّئَاتِهِمْ} فارس، ولا وقف عليه لتعليق {فِي بَعْضِ سِنِينَ} به(٤).

ذكر رحمه الله أن كلمة "يغلبون" ليست محل وقف؛ لتعلقها بما بعدها، وهو كما قال؛ لأن {بَعْضِ سِنِينَ} هي ظرف الغلبة الموعود به، فلا ينبغي التفريق بين الفعل وظرفه(٥).

الآية الحادية والثلاثون: قال الله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لِيُثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾ (الروم: ٥٥) قال النسفي: {يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ} يحلف الكافرون، ولا وقف عليه؛ لأن {مَا لِيُثُوا} في القبور أو في الدنيا {غَيْرَ سَاعَةٍ} جواب القسم(٦).

ذكر رحمه الله أن لا يوقف على كلمة "المجرمون" لما فيه من التفريق بين القسم والمقسم عليه، وهو كما قال(٧).

(١) - ينظر: المكتفى ص: ١٧٩، والمقصد ص: ٥٩٦.

(٢) - ينظر: إيضاح الوقف والابتداء ص: ٤٣٥-٤٣٦، والمكتفى ص: ١٧٩،

(٣) - مدارك التنزيل: ٦٨٩/٣.

(٤) - المصدر السابق: ٦٨٩/٣.

(٥) - ينظر منار الهدى: ١٤٢/٢.

(٦) - مدارك التنزيل: ٧٠٧/٢.

(٧) - ينظر: منار الهدى: ١٤٩/٢.

الآية الثانية والثلاثون: قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ هُمْ جَنَّاتُ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ (لقمان: ٨-٩) قال النسفي في الكلام على "النعيم" من الآية: (ولا وقف عليه؛ لأن {خَالِدِينَ فِيهَا} حال من الضمير في لهم) (١).

ذكر رحمه الله أنه لا يوقف على كلمة "النعيم" لما فيه من التفريق بين الحال وصاحبها، وهو كما قال (٢).

الآية الثالثة والثلاثون: قال الله تعالى: ﴿ذَلِكَ عَلِيمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾ (السجدة: ٦-٧) قال النسفي: {ذَلِكَ عَلِيمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ} أى الموصوف بما مر عالم ما غاب عن الخلق وما شاهدوه، {الْعَزِيزُ} الغالب أمره، {الرَّحِيمُ} البالغ لطفه وتيسيره، وقيل لا وقف عليه؛ لأن {الَّذِي} صفته (٣).

ذكر رحمه الله أنه قيل بعدم الوقف على {الرَّحِيمُ}؛ لأن "الذي" صفة "عالم" فلا ينبغي التفريق بين الموصوف وصفته، وهو كما قال على هذا الإعراب (٤).

وقوله لا يوقف عليه أي: اختياراً، وإلا فالوقف عليه حسن؛ وإن وجد التعلق اللفظي والمعنوي لكن الوقف عليه لا يخل بالمعنى ولا يوهم معنى غير صحيح، مع أنه رأس آية أيضاً.

أما إن أعرب "الذي" على القطع مما قبله على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره "هو الذي" أو خبر رابع لقوله {ذَلِكَ عَلِيمُ} "أو نصب على المدح فيوقف عليه على تلك التقديرات، ويكون وقفاً كافياً لوجود التعلق المعنوي دون اللفظي (٥).

الآية الرابعة والثلاثون: قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ (الأحزاب: ٣٨) قال النسفي رحمه الله: {وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا} قضاء مقضياً وحكماً مبتوتاً، ولا وقف عليه إن جعلت {الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَالَاتِ اللَّهِ} بدلاً من "الذين"

(١) - مدارك التنزيل: ٧١٢/٣.

(٢) - ينظر: منار الهدى: ١٥١/٢.

(٣) - مدارك التنزيل: ٦/٣.

(٤) - ينظر: منار الهدى: ١٥٦/٢.

(٥) - ينظر: روح المعاني: ١٢١/١١، ومنار الهدى: ١٥٦/٢.

الأول، وَقَفَ إن جعلته في محل الرفع أو النصب على المدح، أي هم الذين يبلغون أو أعني الذين يبلغون(١).

ذكر رحمه الله أنه لا يوقف على "مقدورا" لتعلق ما بعده وهو: ﴿الَّذِينَ يَبْلُغُونَ رَسَلَاتِ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ﴾ (الأحزاب: ٣٩) بما قبله وهو: "الذين" في قوله: ﴿سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ﴾ (الأحزاب: ٣٨) على أن الذين الثانية بدل من الذين الأولى، وأنه إن أعرب على القطع مما قبله فيجوز الوقف عليه، سواء كان في محل رفع أو في محل نصب، وهو كما قال(٢)، وكذلك لا يكون محل وقف إن أعرب "الذين" على النعت لـ"الذين" الأولى(٣).

وذكر الأشموني أن الوقف عليه على تقدير القطع مما قبله على الأوجه المتقدمة تام(٤)، وهو محل نظر؛ لوجود التعلق المعنوي إذ الكلام كله في الحديث عن الذين خلوا من قبل.

الآية الخامسة والثلاثون: قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ الْكٰفِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا﴾ (الأحزاب: ٦٤) قال النسفي رحمه الله: (ولا وقف على {سَعِيرًا}؛ لأن قوله: {خَالِدِينَ فِيهَا} حال عن الضمير في: {هُم}.) (٥).

ذكر رحمه الله أنه لا يوقف على كلمة {سَعِيرًا} لما فيه من التفرقة بين الحال وهي: "خالدين" وصاحبها وهو الضمير في "هم"، وهو كما قال(٦).

الآية السادسة والثلاثون: قال الله تعالى: ﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ سَلَامًا عَلَيَّ إِبرٰهِيْمَ﴾ (الصافات: ١٠٨-١٠٩) قال النسفي: (﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ﴾ ولا وقف عليه؛ لأن ﴿سَلَامًا عَلَيَّ إِبرٰهِيْمَ﴾ مفعول و﴿تَرَكْنَا﴾(٧).

ذكر رحمه الله أنه لا يوقف على كلمة "الآخرين" لتعلقها بما بعدها لفظاً ومعنى، وتوضيحه أن جملة "سلام" مفسرة لمفعول مقدر تقديره وتركنا عليه ثناء حسناً "سلام

(١) - مدارك التنزيل: ٣٤/٣.

(٢) - ينظر: المقصد ص: ٦١٨، ومنار الهدى: ١٦٥/٢.

(٣) - ينظر: منار الهدى: ١٦٥/٢.

(٤) - ينظر: المصدر السابق: ١٦٥/٢.

(٥) - مدارك التنزيل: ٤٧/٣.

(٦) - ينظر: منار الهدى: ١٦٨/٢.

(٧) - مدارك التنزيل: ١٣٣/٣.

على إبراهيم<sup>(١)</sup>، وعلى هذا الإعراب يكون الوقف عليها حسناً؛ لوجود التعلق اللفظي والمعنوي.

وذكر الأشموني أن الوقف عليها تام<sup>(٢)</sup>، وهذا على تقدير انقطاع الكلام عندها لفظاً ومعنى.

الآية السابعة والثلاثون: قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّكُمْ لَنُؤْمِنُونَ عَلَيْهِمْ مُّصْبِحِينَ وَبِاللَّيْلِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ (الصفات: ١٣٧-١٣٨) قال النسفي رحمه الله: ﴿وَبِاللَّيْلِ﴾ والوقف عليه مطلق<sup>(٣)</sup>.

ذكر رحمه الله أن الوقف على ﴿وَبِاللَّيْلِ﴾ مطلق؛ وهذه العبارة ليست من عباراته في بيان الوقف ويبدو أنها بمثابة الوقف التام عند غيره؛ بدليل أن علماء الوقف والابتداء اتفقوا على أن الوقف على هذه الكلمة وقف تام<sup>(٤)</sup>.

وقد مثل بما الداني لوجود وقف التمام بعد رأس الآية بكلمة، فقال: (وقد يوجد بعد انقضاء الفاصلة بكلمة كقوله: ﴿وَإِنَّكُمْ لَنُؤْمِنُونَ عَلَيْهِمْ مُّصْبِحِينَ وَبِاللَّيْلِ﴾ رأس الآية ﴿مُصْبِحِينَ﴾ والتمام: ﴿وَبِاللَّيْلِ﴾؛ لأنه معطوف على المعنى، أي: في الصباح وبالليل<sup>(٥)</sup>.

الآية الثامنة والثلاثون: قال الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ (غافر: ٦) قال النسفي: (ويلزم الوقف على {النَّارِ}؛ لأنه لو وصل لصار ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ﴾ (غافر: ٧) يعني حاملي العرش والحافين حوله، وهم الكروبيون<sup>(٦)</sup> سادة الملائكة صفة لأصحاب النار، وفساده ظاهر<sup>(٧)</sup>).

(١) - ينظر: المجتبى من مشكل إعراب القرآن: ١٠٤٥/٣.

(٢) - ينظر: منار الهدى: ١٩٩/٢.

(٣) - مدارك التنزيل: ١٣٦/٣.

(٤) - ينظر: إيضاح الوقف والابتداء ص: ٤٥٣، والمكتفى ص: ١٩٧، والمقصد ص: ٦٥٢، ومنار الهدى: ٢٠٠/٢.

(٥) - المكتفى ص: ١٩.

(٦) - المكتفى ص: ١٩.

(٧) - الكروبيون: جنس من الملائكة مشتق من الكرب وهو القرب، وذلك لقربهم من الله تعالى، قيل إنهم موكلون بإجابة دعاء بني آدم، ينظر: تاج العروس: ١٣٩/٤، مادة "كرب"، والمعجم الوسيط: ٧٨١/٢.

ذكر رحمه الله أن الوقف على لفظ "النار" هنا لازم؛ خشية أن يظن أن جملة {الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ} صفة لأصحاب النار، وهو كما قال؛ للعلة التي ذكر، وتوضيحها أن قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ﴾ كلام مستأنف، لا توجد له علاقة إعرابية بما قبله(١).

وقد ذكر الأنباري أن الوقف عليها حسن(٢)، ويستأنس لاتصال المعنى فيها بأن من أساليب القرآن أنه إذا ذكر حال الكافرين ثنى بذكر حال المؤمنين(٣).

لكن يبقى كونه وقف حسنا على ما ذكر الأنباري فيه إشكال كبير؛ لعدم وجود الاتصال اللفظي قولاً واحداً؛ وكون الاتصال المعنوي مشكوك فيه، فيبقى الأرجح أنه وقف لازم كما سماه بعضهم ومنهم المؤلف، أو تام كما سماه البعض الأخر(٤).

الآية التاسعة والثلاثون: قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحَدِّثُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ يَغَيِّرُ سُلْطَانَ أْتَهُمْ إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرًا مَا هُمْ بِبَلِّغِيهِ﴾ (غافر: ٥٦) قال النسفي في الكلام على كلمة: "أتاهم": (لا وقف عليه لأن خبر "إن" {إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرًا}) (٥).

ذكر رحمه الله أنه لا يوقف على كلمة {أَتَاهُمْ}؛ لارتباط ما قبله بما بعده؛ ففيه تفريق بين "إن" الناسخة وخبرها الذي هو {إِنْ فِي صُدُورِهِمْ} (٦)، وهو كما قال رحمه الله(٧). وذكر الداني أن الوقف عليه كاف(٨)، وهو محل نظر؛ لشدة ارتباط ما قبله بما بعده، والكافي إنما يكون فيما كان الارتباط فيه معنويا فقط(٩).

- (١) - ينظر: المكتفى ص: ٢٠٤، والتبيان في إعراب القرآن: ١١١٥/٢، ومنار الهدى: ٢٢٤/٢.
- (٢) - ينظر: إيضاح الوقف والابتداء ص: ٤٥٩.
- (٣) - ينظر: إعجاز القرآن، للباقلاني، ص: ١٩٨.
- (٤) - ينظر: المكتفى ص: ٢٠٤، ومنار الهدى: ٢٢٤/٢.
- (٥) - مدارك التنزيل: ٢١٦-٢١٧/٣.
- (٦) - ينظر: روح المعاني ص: ٣٣١/١٢.
- (٧) - ينظر: المقصد ص: ٦٧٦، ومنار الهدى: ٢٣٠/٢.
- (٨) - ينظر: المكتفى ص: ٢٠٥.
- (٩) - ينظر: النشر: ٢٢٦/١.

الآية الأربعة: قال الله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾ (الشورى: ٢٥) قال النسفي: {وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ} بالتاء كوفي غير أبي بكر(١)، أي من التوبة والمعصية، ولا وقف عليه؛ للعطف عليه واتصال المعنى(٢).

ذكر رحمه الله أنه لا يوقف على {تَفْعَلُونَ}؛ لعطف ما بعده عليه وهو قوله: {وَيَسْتَجِيبُ} وهذا على أن "يستجيب" معطوف على "ويعلم" وفاعله ضمير اسم الجلالة، والمعنى ويستجيب الله الذين آمنوا فيشفعهم في إخوانه، وتكون الذين في محل نصب مفعول به، و"يستجيب" على هذا الإعراب: بمعنى "يجيب" أو أن المعنى: ويستجيب للذين آمنوا فحذف حرف الجر(٣).

ويؤيد كونها بمعنى "يجيب" أن العرب تستعمل "يستجيب" بمعنى "يجيب" كما قال الشاعر(٤):

وَدَاعِ دَعَا يَا مَنْ يُجِيبُ إِلَى النَّدَى فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَلِكَ مُجِيبٌ  
أَي فُلِمَ يَجِبُهُ مُجِيبٌ(٥).

(١) - يعني أنه قرأه بالتاء الكوفيون غير أبي بكر عن عاصم، وهم حمزة والكسائي وخلف وحفص عن عاصم بالخطاب ومعهم رويس عن يعقوب بخلف عنه، وقرأ باقي العشرة بالياء، ينظر: النشر: ٣٦٧/٢، وإتحاف فضلاء البشر ص: ٤٩٢.

(٢) - مدارك التنزيل: ٢٥٤/٣.  
وأبو بكر: هو شعبة بن عياش بن سالم الأزدي الكوفي الحنط، أبو بكر، أحد مشاهير القراء، وأحد راوي الإمام عاصم كان عالماً فقيهاً، ت: ١٩٣ هـ ينظر: معرفة القراء الكبار: ١/١٣٤-١٣٨، وغاية النهاية: ١/٣٢٥-٣٢٧.

(٣) - ينظر: مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي: ٦٤٦/٢، ومنار الهدى: ٢٤٤/٢-٢٤٥.

(٤) - البيت لكعب بن سعد الغنوي من أبيات له يرثي فيها أخاه أبا المغوار، وبعد البيت قوله: فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَأَرْفَعِ الصَّوْتِ جَهْرَةً لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ  
ينظر: خزنة الأدب: ٤٦٢/١٠-٤٦٣، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، ص: ٧٨، والشاهد من البيت قوله: "فلم يستجبه" ووجه الاستشهاد: مجيء "يستجبه" بمعنى يجبه، ومعنى البيت: رب داع نادى يا من يجيب لفعل المعروف فلم يجبه أحد لكون أبي المغوار المذكور في البيت بعده مات.

(٥) - ينظر: خزنة الأدب: ٤٦٣/١٠.

وقوله: ليس محل وقف: أي ليس وقف تاما، وإلا فالوقف على المعطوف عليه دون العطف من الوقف الحسن، ولعل هذا ما رمى إليه الأنصاري حين وصف الوقف عليها بأنه حسن، وهو أوضح من كلام المؤلف (١).

وأما إن أعرب {وَيَسْتَجِيبُ} على أنه كلام مستأنف، و{الذِينَ} فاعله: فالوقف على {تَفْعَلُونَ} تام؛ لانقطاع الكلام لفظا ومعنى (٢).

الآية الحادية والأربعون: قال الله تعالى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَن خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لِيَقُولَنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ (الزخرف: ٩) قال النسفي: (ولا وقف على {الْعَلِيمُ}؛ لأن {الذِي} صفته، وقد وقف عليه أبو حاتم (٣) على تقديره هو الذي؛ لأن هذه الأوصاف ليست من مقول الكفار؛ لأنهم ينكرون الإخراج من القبور فكيف يقولون: ﴿كَذَلِكَ تُخْرَجُونَ﴾ (الزخرف: ١١) بل الآية حجة عليهم في إنكار البعث (٤).

بين رحمه الله أن كلمة {الْعَلِيمُ}؛ ليست محل وقف؛ لكون "الذي" في قوله تعالى: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْدًا﴾ (الزخرف: ١٠) بعده صفته، ثم ذكر أن أبا حاتم وقف عليه على القطع مما قبله، وتقدير مبتدأ قبله، موضحا أن مما يرجح جواز الوقف أن الأوصاف التي بعده هي من كلام الله وليست من كلام الكفار لأنهم ينكرون البعث.

وقوله ليس محل وقف أي ليس وقفا تاما، وإلا فالوقف على الموصوف دون صفته من الوقف الحسن، الذي يجوز، لكن لا يبدأ بما بعده عند التعلق الشديد (٥).  
وقول أبي حاتم أنه يوقف عليه أولى؛ لأن قطعه مما بعده أوضح؛ لانتهاه كلام الكفار الذي حكاه الله عنهم عنده، وقد أشار إلى ذلك المؤلف رحمه الله، والوقف عليه تام على هذا التقدير (٦).

(١) - ينظر: المقصد ص: ٦٩٢-٦٩٣.

(٢) - ينظر: منار الهدى: ٢/٢٤٤.

(٣) - هو سهل بن محمد بن عثمان أبو حاتم السجستاني، أحد كبار علماء القرآن واللغة والشعر، أحد علماء البصرة له أكثر من ثلاثين كتابا، ت: ٢٤٨هـ، ينظر: معرفة القراء الكبار: ٢١٩/١-٢٢٠، والأعلام: ٣/١٤٣.

(٤) - مدارك التنزيل: ٣/٢٦٦.

(٥) - ينظر: إيضاح الوقف والابتداء ص: ١٠٢-١٠٣.

(٦) - ينظر: إيضاح الوقف والابتداء ص: ٤٦٦، والمكتفى ص: ٢١١، ومنار الهدى: ٢/٢٥٠.



الآية الثانية والأربعون: قال الله تعالى: ﴿أَذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ﴾ (ق: ٣) قال النسفي: ﴿ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ﴾ مستبعد مستنكر، كقولك: هذا قول بعيد، أي بعيد من الوهم والعادة، ويجوز أن يكون الرجوع بمعنى الرجوع، وهو الجواب، ويكون من كلام الله تعالى استبعاداً لإنكارهم ما أنذروا به من البعث، والوقف على ﴿تُرَابًا﴾ على هذا حسن (١).

ذكر رحمه الله أنه إذا كان قوله: ﴿ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ﴾ من قول الله تعالى فإنه يوقف على ﴿تُرَابًا﴾ ويفهم منه أنها إن كانت من قول الكفار فليست محل وقف، ويلزم من كونه محل وقف أن يكون جواب القسم تقدم (٢).

والوقف عليه على أنه من قول الله كاف؛ لانقطاع الكلام لفظاً واتصاله معنى (٣).  
الآية الثالثة والأربعون: قال الله تعالى: ﴿سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ﴾ (الفتح: ٢٩) قال النسفي: ﴿ذَلِكَ﴾ أي المذكور ﴿مَثَلُهُمْ﴾ صفتهم ﴿فِي التَّوْرَةِ﴾، وعليه وقف (٤).

ذكر رحمه الله أنه يوقف على كلمة ﴿فِي التَّوْرَةِ﴾ وهو كما قال؛ لأن قوله بعده: ﴿وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ﴾ كلام مستأنف (٥)، والوقف عليه على هذا الإعراب وقف تام؛ لعدم تعلقه بما بعده (٦).

وقيل: إن الكلام متصل بما قبله، وعليه فليست محل وقف، بل الوقف على: ﴿وَالْإِنْجِيلِ﴾، ويكون قوله: ﴿كَرَزِعٍ﴾ كلام مستأنف يقدر له مبتدأ قبله، تقديره "هم"، والقولان مشهوران في إعرابها (٧).

الآية الرابعة والأربعون: قال الله تعالى: ﴿يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ (الرحمن: ٢٩) قال النسفي: ﴿يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ وقف عليها نافع (٨).

(١) - مدارك التنزيل: ٣/٣٦٢.

(٢) - ينظر: منار الهدى: ٢/٢٨٨.

(٣) - ينظر: المقصد ص: ٧٣٤.

(٤) - مدارك التنزيل: ٣/٣٤٥.

(٥) - ينظر: إيضاح الوقف والابتداء ص: ٤٧٦.

(٦) - ينظر: المكتفى ص: ٢٢١، ومنار الهدى: ٢/٢٨٤.

(٧) - ينظر: إيضاح الوقف والابتداء ص: ٤٧٦، والمكتفى ص: ٢٢١، ومنار الهدى: ٢/٢٨٤.

(٨) - مدارك التنزيل: ٣/٤١٣.

ذكر رحمه الله أن نافعاً رحمه الله وقف على {وَالْأَرْضِ}، وعليه فيكون قوله: {كُلَّ يَوْمٍ} كلام مستأنف، وذكر الأنباري وغيره أن الوقف عليها تام (١).  
وقيل الوقف التام عند {كُلَّ يَوْمٍ}، وقيل عند {شَأْنٍ} (٢).

الآية الخامسة والأربعون: قال الله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْحُوتِ إِذْ نَادَىٰ وَهُوَ مَكْظُومٌ﴾ (القلم: ٤٨) قال النسفي: (والوقف على {الْحُوتِ}؛ لأن "إذ" ليس بظرف لما تقدمه؛ إذ النداء طاعة فلا ينهي عنه، بل مفعول محذوف أي اذكر: {إِذْ نَادَىٰ} (٣).

ذكر رحمه الله أن الوقف الصحيح هو عند كلمت "حوت"؛ لأن "إذ" ليس ظرفاً للنداء الذي هو في الحقيقة دعاء، وهو كما قال؛ لأن المنهي عنه الغضب والضحجر، وليس النداء (٤).

الآية السادسة والأربعون: قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا تُوْعَدُونَ لَوَاقِعٌ﴾ (المرسلات: ٧) قال النسفي: (إن الذي توعدونه من مجيء يوم القيامة {لَوَاقِعٌ} لكائن نازل لا ريب فيه، وهو جواب القسم، ولا وقف إلى هنا؛ لوصل الجواب بالقسم (٥).  
ذكر رحمه الله أنه لا يوقف على القسم وما عطف عليه من بداية السورة إلى قوله: {لَوَاقِعٌ} وعلل ذلك بعدم فصل القسم عن جوابه، وهو كما قال (٦).  
أما الوقف على قوله تعالى: {لَوَاقِعٌ} فهو وقف تام؛ لانتهاه الكلام عنده لفظاً ومعنى (٧).

الآية السابعة والأربعون: قال الله تعالى: ﴿وَجَنَّتِ الْأَفَافُ﴾ (النبأ: ١٦) قال النسفي: (ولا وقف من {أَلَمْ نَجْعَلِ} إلى {الْأَفَافِ}، والوقف الضروري على {أَوْتَادًا}، {مَعَاشًا} (٨).

(١) - ينظر: إيضاح الوقف والابتداء ص: ٤٨٦، والمكتفى ص: ٢٢٧، ومنار الهدى: ٣١٠/٢.

(٢) - ينظر: منار الهدى: ٣١٠/٢.

(٣) - مدارك التنزيل: ٥٢٦/٣.

(٤) - ينظر: منار الهدى: ٣٥٩/٢.

(٥) - مدارك التنزيل: ٥٨٥/٣.

(٦) - ينظر ص:

(٧) - ينظر: إيضاح الوقف والابتداء ص: ٥١٧، والمكتفى ص: ٢٤٨، ومنار الهدى: ٣٨٥/٢.

(٨) - مدارك التنزيل: ٥٩٠/٣.

تضمن كلامه مسألتين:

الأول: أنه لا يوقف على ما بعد {أَلَمْ نَجْعَلِ} من قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهْدًا﴾ (النبا: ٦) إلى: ﴿وَجَعَلْنَا الْأَفَّاقَ﴾ (النبا: ١٦)، وذلك بسبب الجمل المتعاطفة، وهو كما قال (١).

وهذا على رأي من لا يرى أن الوقف على رؤوس الآي سنة كما تقدم (٢).  
الثانية: الوقف على {أَوْتَادًا} من قوله تعالى: ﴿وَالْحِبَالِ أَوْتَادًا﴾ (النبا: ٧) و{مَعَاشًا} من قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا﴾ (النبا: ١١) وقد ذكر أنهما محل وقف للضرورة، وهو كما قال، فالوقف عليهما وقف حسن؛ لوجود التعلق اللفظي والمعنوي (٣).

أما الوقف على {أَلْفَافًا}، فهو وقف تام؛ لانقطاع الكلام عندها لفظاً ومعنى (٤).  
الآية الثامنة والأربعون: قال الله تعالى: ﴿فَالْمُدْبِرَاتِ أَمْرًا﴾ (النازعات: ٥) قال النسفي: (لا وقف إلى هنا، ولزم هنا؛ لأنه لو وصل لصار {يَوْمٌ} ظرف المدبرات، وقد انقضى تدبير الملائكة في ذلك اليوم) (٥).

ذكر رحمه الله أنه لا يوقف على فواصل الآيات التي قبل: {أَمْرًا}؛ وذلك أنها جمل متعاطفة وقد تقدم الكلام على الوقف على المعطوف عليه دون العطف (٦).  
ثم ذكر أن الوقف على {أَمْرًا} لازم؛ حتى لا يتوهم أن {يَوْمٌ} في قوله: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاحِفَةُ﴾ (النازعات: ٦) ظرف لتدبير الملائكة، موضحاً أن تدبيرها انتهى في ذلك اليوم، وهو كما قال، والوقف على {أَمْرًا} تام على الراجح؛ لأن جواب القسم محذوف تقديره "لتبعثن" (٧).  
وعليه فـ {يَوْمٌ} كلام مستأنف متعلق بمحذوف تقديره "لتبعثن" يوم، أو "اذكر يوم" (٨).

(١) - ينظر: البرهان للزركشي: ٣٥٢/١.

(٢) - ينظر: الصفحات: ١٤-١٦ من هذا البحث.

(٣) - ينظر: منار الهدى: ٣١٨/٢.

(٤) - ينظر: إيضاح الوقف والابتداء ص: ٥١٨، والمكتفى ص: ٢٤٩، ومنار الهدى: ٣١٨/٢.

(٥) - مدارك التنزيل: ٥٩٥/٣.

(٦) - ينظر: ص: ٤٢ من هذا البحث.

(٧) - ينظر: البرهان للزركشي: ١٩٢/٣، ومنار الهدى: ٣٩١/٢.

(٨) - ينظر: الكشف: ٦٩٣/٤، والتبيان في إعراب القرآن: ١٢٦٩/٢.

الآية التاسعة والأربعون: قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا الْجَنَّةُ أُرْلِفَتْ﴾ (التكوير: ١٣) قال النسفي: (ولا وقف مطلقاً من أول السورة إلى ﴿مَا أَحْضَرْتُ﴾ (التكوير: ١٤)؛ لأن عامل النصب في ﴿إِذَا الشَّمْسُ﴾ (التكوير: ١) وفيما عطف عليه جواهما، وهو ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ﴾ أي كل نفس ولضرورة انقطاع النفس على كل آية جوز الوقف (١). ذكر رحمه الله أنه لا يوقف على فواصل السورة قبل كلمة: ﴿مَا أَحْضَرْتُ﴾؛ وعلل ذلك بعدم الفصل بين "إذا" وجواها وهو ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ﴾، وذلك أن "إذا" شرطية وجواها: ﴿عَلِمَتْ﴾ وهو كما قال، والوقف عليها تام؛ لانقطاع الكلام لفظاً ومعنى (٢). ثم أشار رحمه الله إلى أنه يجوز الوقف على رؤوس الآيات قبل ﴿مَا أَحْضَرْتُ﴾ لانقطاع النفس.

وهذا يدل على أن المؤلف لا يفرق في الوقف بين رؤوس الآي وبين غيرها؛ حيث جعل الوقف عليها للضرورة فقط، ولم ينظر إليها من جهة سنية الوقف عليها كما هو رأي كثير من أهل العلم كما تقدم (٣).

والوقف على رؤوس آي هذه السورة كاف عند الدايني، حسن عند الأشموني (٤). وكونه حسناً أولى؛ لوجود التعلق اللفظي والمعنوي مع صلاحها للوقف، ثم إن نظرنا الوقف عليها من جهة سنية الوقف على رؤوس الآي فنرجح الوقف للسنية أيضاً. الآية الخمسون: قال الله تعالى: ﴿نَزَّلَ الْمَلَكُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ﴾ (القدر: ٤) قال النسفي: (أي تنزل من أجل كل أمر قضاه الله لتلك السنة إلى قابل، وعليه وقف) (٥).

ذكر رحمه الله أنه يوقف على ﴿مِنْ كُلِّ أَمْرٍ﴾، وهو كما قال، والوقف عليها كاف لانقطاع الكلام لفظاً مع تعلقه معنى (٦). وذكر الأنباري أن الوقف عليها حسن (٧)، وهو محل نظر لعدم وجود التعلق اللفظي.

(١) - مدارك التنزيل: ٦٠٧/٣.

(٢) - ينظر: إيضاح الوقف والابتداء ص: ٥٢١، والمكتفى ص: ٢٥١، ومنار الهدى: ٣٩٧/٢.

(٣) - ينظر الصفحات: ١٤-١٦ من هذا البحث.

(٤) - ينظر: المكتفى ص: ٢٥١، ومنار الهدى: ٣٩٧/٢.

(٥) - مدارك التنزيل: ٦٦٦/٣.

(٦) - ينظر: المكتفى ص: ٢٥٧، ومنار الهدى: ٤٢٣/٢.

(٧) - ينظر: إيضاح الوقف والابتداء ص: ٥٣٤.

الآية الحادية والخمسون: قال الله تعالى: ﴿وَأَمْرَاتُهُ حَمَالَةَ الْحَطَبِ﴾ (المسد: ٤) قال النسفي: (ونصب عاصم {حَمَالَةَ الْحَطَبِ} (١) على الشتم، وأنا أحب هذه القراءة، ولقد توسل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بجميل من أحب شتم أم جميل (٢)، وعلى هذا يسوغ الوقف على "امراته"؛ لأنها عطفت على الضمير في {سَيِّضَلِي} أي سيصلي هو وامراته، والتقدير: أعني حمالة الحطب (٣).  
ذكر رحمه الله أنه على قراءة عاصم بنصب "حمالة" يسوغ الوقف على "امراته"؛ لأن لفظ "امراته" متعلق بما قبله على العطف، فيكون منقطعاً من لفظ "حمالة" الذي يكون منصوباً على القطع مما قبله على الذم، وهو كما قال، والوقف عليها على هذه القراءة كاف؛ لانقطاع الكلام لفظاً مع تعلقه معنى (٤).  
وأما على قراءة رفع "حمالة" فإن أعربت "امراته" على أنها معطوفة على الضمير في "سيصلي" كما ذكر المؤلف فيوقف عليها، وكذا لو أعربت على أنها خبر لمبتدأ محذوف، والوقف عليها كاف، وإن أعربت على أنها مبتدأ وما بعدها خبرها، فلا يحسن الوقف عليها (٥).  
وقد ذكر رحمه الله أنه يجب قراءة عاصم لمبالغتها في سب أم جميل العوراء لأنها كانت شديدة الأذى لرسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو شعور إيماني رفيع من المؤلف رحمه الله.

- 
- (١) - وقرأ باقي العشرة برفعها، ينظر: النشر: ٣٠٢/٢، وإتحاف فضلاء البشر ص: ٦٠٦.  
(٢) - هي أم جميل بنت حرب بن أمية الأموية، قيل: اسمها أروى، زوجة أبي لُهب لعنهما الله كانت شديدة العداوة لرسول الله صلى الله عليه وسلم، لقبها الله حمالة الحطب؛ لكونها كانت تحمل الشوك وتضعه على طريق رسول الله صلى الله عليه وسلم ولمشيها بالنميمة كذلك، هلكت بمكة كافرة، ينظر: السيرة النبوية: ١٩٩/٢-٢٠١، والسيرة الحلبية: ٤٦٦/١-٤٦٨.  
(٣) - مدارك التنزيل: ٦٩٢/٣.  
(٤) - ينظر: المكتفى ص: ٢٦١.  
(٥) - ينظر: إيضاح الوقف والابتداء ص: ٥٤٠، والمكتفى ص: ٢٦٢، ومنار الهدى: ٥٤٠/٢.

الآية الثانية والخمسون: قال الله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (الإخلاص: ١)  
قال النسفي: (وكان أبو عمرو يستحب الوقف على {أَحَدٌ}، ولا يستحب الوصل،  
قال عبد الوارث (١) على هذا أدركنا القراء) (٢).

نقل رحمه الله هنا عن أبي عمرو وعبد الوارث استحباب الوقف على {أَحَدٌ}، وقد  
علله أبو عمرو فيما نسب إليه الداني بأن العرب لا تصل {أَحَدٌ}، بلفظ {الله}  
وكذلك علله بسنية الوقف على رؤوس الآي، والوقف عليها حسن لوجود التعلق  
اللفظي والمعنوي (٣).

الآية الثالثة والخمسون: قال الله تعالى: ﴿الَّذِي يُوسِّسُ فِي صُدُورِ  
النَّاسِ﴾ (الناس: ٥) قال النسفي: (الَّذِي يُوسِّسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ} في محل  
الجر على الصفة، أو الرفع، أو النصب على الشتم، وعلى هذين الوجهين يحسن الوقف  
على {النَّاسِ} (٤).

ذكر رحمه الله أنه إذا كان {الذي} في محل رفع أو نصب جاز الوقف على لفظ  
{النَّاسِ} وإذا كان في محل جر على الصفة ل{الْوَسْوَاسِ} فليس محل وقف، وهو  
كما قال (٥).

فالنصب على الذم وهو ما صرح به المؤلف، والرفع على القطع مما قبله على تقدير  
مبتدأ قبله تقدير "هو الذي"، وعلى كلا الوجهين يوقف عليه، والوقف عليه كاف،  
لوجود التعلق المعنوي دون اللفظي (٦).

(١) - هو عبد الوارث بن سعيد أبو عبيدة التنوري العنبري مولاهم البصري إمام حافظ مقرئ ثقة،  
عرض القرآن على أبي عمرو البصري وغيره، ت: ١٨٠هـ، ينظر: غاية النهاية: ٤٧٨/١،  
والأعلام: ١٧٨/٤.

(٢) - مدارك التنزيل: ٦٩٦/٣.

(٣) - ينظر: المكتفى ص: ٢٦٢-٢٦٣، ومنار الهدى: ٤٣٥/٢.

(٤) - مدارك التنزيل: ٧٠٠/٣.

(٥) - ينظر: المكتفى ص: ٢٦٣.

(٦) - ينظر: المكتفى ص: ٢٦٣.

===== المجلد السادس من العدد الثاني والثلاثين لجمعية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية  
===== الوقف في القرآن الكريم عند عبد الله بن أحمد النسفي من خلال تفسيره "مدارك التنزيل" جمعاً ودراسة

وقد ذكر غير واحد أنه لا وقف من بداية السورة إلى نهايتها إلا على مذهب الوقف  
على رؤوس الآي (١).  
وبهذا ينتهي جمع كلام النسفي في الوقف ودراسته في كتابه هذا، وتليه خاتمة البحث  
بإذن الله تعالى.

---

(١) - ينظر: المكتفى ص: ٢٦٣، ومنار الهدى: ٤٣٦/٢.

## خاتمة البحث:

في نهاية هذا البحث كما في بدايته، فيني أحمد الله عز وجل على إكماله، وأسطر في هذه الخاتمة بعض النتائج المستخلصة منه.

**أولاً:** أن علم الوقف كان ولا يزال محل اهتمام العلماء حتى من غير القراء، الذين تفرغوا للإقراء وعرفوا به.

**ثانياً:** أن النسفي رحمه الله من العلماء الذين اهتموا بالكلام على الوقف في القرآن الكريم في تفسيره هذا، لكن دون إكثار من ذلك.

**ثالثاً:** أن مرجعية علم الوقف مرجعية لغوية بالدرجة الأولى؛ ولهذا نلاحظ أثر ذلك في كلام النسفي في الوقف، وكونه اعتمد فيما يذهب إليه على القواعد النحوية في الوقف وعدمه.

**رابعاً:** أن مؤلفات المفسرين تزخر بكثير من الكلام في علم الوقف والابتداء فهي مجال خصب للباحثين كي يخرجوا ما فيها من مباحث هذا العلم وينشروه في بحوث مستقلة.

**خامساً:** أن النسفي لم يستعمل مصطلحات علماء الوقف المشهورة إلا نادراً.  
**سادساً:** أن النسفي رحمه الله ليس من المهتمين في كلامه على الوقف بالوقف على رؤوس الآي، بل يهتم بوضوح المعنى فقط.

وهذه - في نظري - هي أهم الأمور المستخلصة من هذا البحث وصلى الله وسلم على سيد خلقه محمد وعلى آله وصحبه.



## فهرس المصادر والمراجع:

١. المصحف الشريف.
٢. إتخاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: لأحمد بن محمد ابن عبد الغني الدمياطي، الشهير بالبناء، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة: ١٤٢٧هـ، تحقيق: أنس مهرة.
٣. إعجاز القرآن: لأبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني، الناشر: دار المعارف الطبعة الخامسة: ١٩٩٧م، تحقيق: السيد أحمد صقر.
٤. إعراب القرآن: لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤٢١ هـ، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم.
٥. الأعلام: لخير الدين بن محمود الزركلي، الناشر: دار العلم للملايين الطبعة الخامسة عشر.
٦. إنباه الرواة على أنباه النحاة: لجمال الدين قفطي، الناشر: المكتبة العصرية: ١٤٢٤هـ.
٧. الانتصار للقرآن: لمحمد بن الطيب أبي بكر الباقلاني، الناشر: دار الفتح ودار ابن حزم، الطبعة الأولى: ١٤٢٢ هـ، تحقيق: الدكتور محمد عصام القضاة.
٨. أنوار التنزيل وأسرار التأويل: لناصر الدين، عبد الله بن عمر البيضاوي الناشر: دار إحياء التراث العربي الطبعة الأولى: ١٤١٨ هـ تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي.
٩. إيضاح الوقف والابتداء: لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، الناشر: دار الحديث القاهرة: ١٤٢٨هـ.
١٠. البحر المحيط في التفسير: لأبي حيان محمد بن يوسف، الناشر دار الفكر الطبعة ١٤٢٠ هـ، تحقيق: صدقي محمد جميل.
١١. البرهان في علوم القرآن: لبدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، الطبعة الأولى: ١٣٧٦ هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.
١٢. بشير اليسر شرح ناظمة الزهر: لعبد الفتاح بن عبد الغني القاضي، ط: دار السلام الطبعة الأولى: ١٤٢٩هـ.
١٣. بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي،

- الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، تحقيق: محمد علي النجار.  
١٤ البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: لمحمد بن يعقوب الفيروز آبادي، الناشر:  
جمعية إحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ، تحقيق: محمد المصري.  
١٥ تاج العروس من جواهر القاموس: لمحمد بن محمد، الحسيني، الزبيدي الناشر: دار  
الهداية، تحقيق: مجموعة من المحققين.  
١٦ التبيان في إعراب القرآن: لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، الناشر: عيسى  
البابي الحلبي وشركاه، تحقيق: علي محمد البجاوي.  
١٧ التحرير والتنوير: لمحمد الطاهر ابن عاشور الناشر: الدار التونسية للنشر: ١٩٨٤  
هـ.  
١٨ السيرة الحلبية في سيرة الأمين المأمون: لعلي بن برهان الدين الحلبي، الناشر: دار  
المعرفة: ١٤٠٠هـ.  
١٩ التعريفات: لعلي بن محمد بن علي الجرجاني، الناشر: دار الكتاب العربي الطبعة  
الأولى: ١٤٠٥هـ، تحقيق: إبراهيم الأبياري.  
٢٠ تفسير القرآن العظيم: لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، الناشر: دار طيبة  
للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية: ١٤٢٠هـ، تحقيق: سامي بن محمد سلامة.  
٢١ التفسير المظهرى: لمحمد ثناء الله العثماني المظهرى، الناشر: مكتبة رشدي  
بباكستان، ودار إحياء التراث العربي: ١٤٢٥هـ، تحقيق: غلام نبى تونسى.  
٢٢ التفسير والمفسرون: للدكتور محمد حسين الذهبي، الناشر: مطابع دار الكتاب  
العربي الطبعة الأولى: ١٣٨١هـ.  
٢٣ تهذيب اللغة: لأبي منصور محمد بن أحمد بن الأزهرى، الناشر: دار إحياء التراث  
العربي، الطبعة الأولى: ٢٠٠١م تحقيق: محمد عوض مرعب.  
٢٤ جامع البيان في تأويل القرآن: لمحمد بن جرير، أبو جعفر الطبري، الناشر:  
مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ، تحقيق: أحمد محمد شاكر.  
٢٥ الجامع لأحكام القرآن: لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الناشر:  
دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية: ١٣٨٤هـ، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش.  
٢٦ جمال القراء وكمال الإقراء: لعلم الدين أبي الحسن علي بن محمد السخاوي  
الناشر: دار الصحابة، الطبعة الأولى: ١٤٣١هـ.  
٢٧ الجواهر المضية في طبقات الحنفية: لعبد القادر بن أبي الوفاء القرشي، الناشر: مير  
محمد كتب خانة.

- ٢٨ حجة القراءات: لعبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، أبي زرعة، الناشر دار الرسالة، تحقيق: سعيد الأفغاني: ٢/٢٦٢.
- ٢٩ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: لعبد القادر بن عمر البغدادي الناشر: دار الكتب العلمية: ١٩٩٨م، تحقيق: محمد نبيل طريفني وأمير بديع يعقوب.
- ٣٠ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: لأحمد بن حجر العسقلاني، الناشر: دار المعارف العثمانية: ١٣٩٢هـ تحقيق: محمد عبد المعين باد.
- ٣١ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: لشهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي، الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة الأولى: ١٤١٥ هـ، تحقيق: علي عبد الباري عطية.
- ٣٢ زاد المسير في علم التفسير: لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى: ١٤٢٢ هـ، تحقيق: عبد الرزاق المهدي.
- ٣٣ سنن أبي داود: لأبي داود سليمان بن الأشعث، الناشر: المكتبة العصرية تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.
- ٣٤ سير أعلام النبلاء: للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي الناشر: مؤسسة الرسالة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط.
- ٣٥ السيرة النبوية: لعبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري، الناشر: دار الجيل الطبعة الأولى: ١٤١١هـ، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد.
- ٣٦ السيرة الحلبية في سيرة الأمين المأمون: لعلي بن برهان الدين الحلبي، الناشر: دار المعرفة: ١٤٠٠هـ.
- ٣٧ الشبكة العنكبوتية.
- ٣٨ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: لعبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني، الناشر: دار التراث ودار مصر للطباعة، الطبعة العشرون: ١٤٠٠ هـ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.
- ٣٩ شرح الكافية الشافية: لجمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الناشر: جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي.
- ٤٠ القول الوجيز في فواصل الكتاب العزيز: للشيخ رضوان بن محمد المخلاقي علي ناظمة الزهر، الناشر: المحقق، الطبعة الأولى: ١٤١٢هـ، تحقيق وتعليق عبد الرزاق موسى.

- ٤١ شرح طيبة النشر: لأبي القاسم محمد بن محمد النويري، الناشر: دار الصحابة للتراث، الطبعة الأولى: ١٤٢٥هـ.
- ٤٢ شعب الإيمان: لأحمد بن الحسين أبي بكر البيهقي، الناشر: مكتبة الرشد والدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة الأولى: ١٤٢٣ هـ، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخرجه أحاديثه: مختار أحمد الندوي.
- ٤٣ صورة الأرض: لأبي القاسم، محمد بن علي الموصلي، المعروف بابن حوقل النصيبين الناشر: دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر: ١٩٩٢م.
- ٤٤ طبقات الفقهاء: لأبي إسحاق الشيرازي، الناشر: دار الرائد العربي: ١٩٧٠م، تحقيق: إحسان عباس.
- ٤٥ طبقات المفسرين: لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، الناشر: مكتبة وهبة الطبعة الأولى: ١٣٩٦هـ، تحقيق: علي محمد عمر.
- ٤٦ غاية النهاية في طبقات القراء: لمحمد بن محمد بن الجزري، الناشر: مكتبة ابن تيمية.
- ٤٧ قواعد التجويد على رواية حفص عن عاصم بن أبي النجود: لعبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ، الناشر: مؤسسة الرسالة.
- ٤٨ الكامل في القراءات الخمسين: ليوسف بن علي بن جبارة الهذلي، الناشر: مؤسسة سما للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى: ١٤٢٨ هـ، تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب.
- ٤٩ كتاب العين: للخليل بن أحمد الفراهيدي، الناشر: دار ومكتبة الهلال تحقيق: الدكتورين مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي.
- ٥٠ كتاب الكليات: لأيوب بن موسى الحسيني، أبي البقاء الكفوي، الناشر: مؤسسة الرسالة: ١٤١٩هـ، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري.
- ٥١ الكتاب: لعمر بن عثمان بن قنبر الملقب سيبويه، الناشر: مكتبة الخانجي الطبعة الثالثة: ١٤٠٨ هـ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون.
- ٥٢ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: لمحمود بن عمرو جار الله الزمخشري الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة: الثالثة: ١٤٠٧ هـ.
- ٥٣ الكشف والبيان عن تفسير القرآن: لأحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى: ١٤٢٢ هـ، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور،

- مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي.
- ٥٤ لسان العرب: لمحمد بن مكرم بن منظور، الناشر: دار صادر، الطبعة الأولى.
- ٥٥ المجتبى من مشكل إعراب القرآن: للأستاذ الدكتور أحمد بن محمد الخراط الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة: ١٤٢٦ هـ.
- ٥٦ مدارك التنزيل وحقائق التأويل: لأبي البركات عبد الله بن أحمد النسفي الناشر: دار الكلم الطيب، الطبعة: الأولى: ١٤١٩ هـ، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو.
- ٥٧ مدارك التنزيل وحقائق التأويل: لأبي البركات عبد الله بن أحمد النسفي الناشر: دار النفائس الطبعة الثانية: ١٤٣٠ هـ، تحقيق: الشيخ مروان محمد الشعار.
- ٥٨ المستصفي: لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة الأولى: ١٤١٣ هـ، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي.
- ٥٩ المسند: للإمام أحمد بن حنبل الشيباني، الناشر: مؤسسة قرطبة.
- ٦٠ مشكل إعراب القرآن: لمكي بن أبي طالب القيسي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية: ١٤٠٥ هـ، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن.
- ٦١ معالم الاهتداء إلى معرفة الوقف والابتداء: للشيخ محمود خليل الحصري الناشر: مركز زيد بن ثابت، الطبعة الأولى: ١٤٣٢ هـ.
- ٦٢ معترك الأقران في إعجاز القرآن: لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤٠٨ هـ.
- ٦٣ المعجم التجويدي لأشهر ألفاظ علم التجويد: للدكتور عمر خليفة الشايجي الناشر: المؤلف، الطبعة الأولى: ١٤٣١ هـ.
- ٦٤ معجم المؤلفين: لعمر رضا كحالة، الناشر: مكتبة المثنى ودار إحياء التراث العربي.
- ٦٥ المعجم الوسيط: لإبراهيم مصطفى وأحمد الزيات وحامد عبد القادر ومحمد النجار الناشر: دار الدعوة، تحقيق: مجمع اللغة العربية.
- ٦٦ معجم علوم القرآن: لإبراهيم محمد الجرمي، الناشر: دار القلم، الطبعة الأولى: ١٤٢٢ هـ.
- ٦٧ معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: ١٤٠٤ هـ، تحقيق: بشار عواد معروف وشعيب الأرناؤوط وصالح مهدي عباس.
- ٦٨ المقصد لتلخيص ما في المرشد: لشيخ الإسلام زكريا بن محمد الأنصاري الناشر:

- دار الكتب العلمية الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ، تحقيق: شريف أبو العلاء العذوي.
- ٦٩ المكتفى في الوقف والابتداء: لعثمان بن سعيد أبي عمرو الداني، الناشر: دار الصحابة: ١٤٢٧هـ، تحقيق: الشيخ جمال الدين محمد شرف.
- ٧٠ منار الهدى في بيان الوقف والابتداء: لأحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني الناشر: دار الحديث: ١٤٢٩هـ، تحقيق: الشيخ عبد الرحيم الطرهوني.
- ٧١ مناهل العرفان في علوم القرآن: لمحمد عبد العظيم الزرقاني، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الثالثة.
- ٧٢ المنتقى من مسائل الوقف والابتداء: للدكتور عبد القيوم السندي، الناشر: دار ابن الجزري، الطبعة الأولى: ١٤٣٤هـ.
- ٧٣ المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي: لجمال الدين يوسف بن عبد الله ابن تغري بردي، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، تحقيق: الدكتور محمد أمين.
- ٧٤ موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: لخالد بن عبد الله الأزهرى، الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى: ١٩٩٦م، تحقيق: الدكتور عبد الكريم مجاهد.
- ٧٥ الكتاب الموضح: لنصر بن علي المعروف بابن أبي مریم، الناشر: الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، الطبعة الأولى: ١٤١٤هـ تحقيق الدكتور عمر حمدان الكبيسي.
- ٧٦ ناظمة الزهر في عد الآيات وتعيين فواصل القرآن: للقاسم بن فيره الشاطبي الرعيبي الناشر: دار الصحابة للتراث الطبعة الأولى: ١٤٣٠هـ.
- ٧٧ النشر في القراءات العشر: لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن ابن الجزري الناشر: المطبعة التجارية الكبرى، تحقيق: علي محمد الضباع.
- ٧٨ نظم العقيان في أعيان الأعيان: لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الناشر: المكتبة العلمية.
- ٧٩ نهاية السؤل شرح منهاج الوصول: لعبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ.
- ٨٠ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: لأبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، الناشر: دار صادر، تحقيق: إحسان عباس.

## فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٢٥٧	المقدمة
٢٦٠	التمهيد
٢٦٧	الآيات موضوع الدراسة
٣٠٣	خاتمة البحث
٣٠٤	فهرس المصادر والمراجع
٣١٠	فهرس الموضوعات